

الشبهات المتعلقة بالقرآن في كتب محمد عابد الجابري

د. محسن بن حامد المطيري (*)



مقدمة:

الحمد لله الذي أنزل الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات، صلى وسلم على المبعوث للناس معلما، وعلى آله وصحبه ومن ورث عنه من العلماء الربانيين والعاملين المخلصين.

أما بعد: فلقد دام المسلمون طوال تاريخهم يعدُّون طريق نقل القرآن الكريم من أوثق الطرق تواترا عن النبي ﷺ عن جبريل عليه السلام عن الله - جل وعلا-، لا يعدون مسلماً من يشكك في حرف منه فضلا عن التشكيك في كثير منه كالقصص القرآني، ومصدريته، حتى نبتَتْ فيهم- في هذا الزمان- زُمرةٌ من أهل الحداثة والتغريب والعلمنة من المشتغلين بدراسة الفلسفة وتاريخ الأفكار البشرية، فزعمت أنها عازمةٌ على إعادة

(*) الأستاذ المساعد بقسم الدراسات القرآنية -كلية التربية- جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية.

تشكيل القرآن الكريم في إخراج جديد، ونُسخة حديثة، وفق مصادر جديدة ووثـائق حديثة لم تظهر إلا في الآونة الأخيرة، وتدثرت هذه الفئةُ النابتةُ بدثار "البحث العلمي" و"الموضوعية"، و"التجرد"، "والبحث عن الحقيقة".

والحقيقة إن تناول هذه الموضوعات الدقيقة بعيدا عن معرفة أصول هـذا الفكـر الحداثي المعتمد على المنطق الفلسفي الغربي فيه نوع تسطيح لفكرهم، وعلاج لفـروع المشكلة وغفلة عن جذورها، ولذلك فمن القصور تناول الأفكار منقطعة عن جذورها التي تنطلق منها، وفي المقابل لا يجوز تضخيم مثل هذه الأفكار والانبهار بها كما يحدث عند بعض الباحثين.

ومن هاهنا فقد قدمت هذا البحث لبيان هذا المنهج المنحرف والتحذير منه صـيانة لكتاب الله عن المشككين فيه سواء من جهة النص أو من جهة المعنى.

وممن برز في هذا الجانب مع كثرة تراثه ولكن بصورة غير واضحة في انتمائه لهـذا الفكر: محمد عابد الجابري، والذي ألف عدة مؤلفات قبل وفاته أثارت لغطـا بـين معارض ومؤيد، ولما كان أمره بهذا الالتباس فقد أردت الوقوف مع كتبه ودراسـتها والنظر في الشبهات التي أثارها حول القرآن، وتحديد أهم معالم فكره ونظرته للقرآن.

ونظرا لكثرة الشبهات التي أثارها وطبيعة هذه البحوث المختصـرة فقـد آثـرت الاقتصار على أهم شبهاته حول أبواب علوم القرآن، ومناقشتها لتكون دليلا على مـا وراءها من خلل منهجي وفكري لدى الجابري، وسوف يكون بحثي على النحو التالي: مقدمة.

ثم قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث:

تمهيد: حول فكر الجابري وتأثره بالمستشرقين.

المبحث الأول: شبهات الجابري حول حفظ القرآن وتواتره والجواب عنها.

المبحث الثاني: شبهاته حول جمع القرآن والجواب عنها.

المبحث الثالث: شبهاته حول النسخ والجواب عنها.

المبحث الرابع: شبهاته حول قصص القرآن والجواب عنها.

* * *

تمهيد
حول فكر الجابري وتأثره بالمستشرقين

يحسن بنا قبل الحديث عن رؤية الجابري للقرآن وما يتعلق به، أن نبين للقـــارئ أن الجابري كان له مشروع أعلنه من خلال مؤلفاته في نقد العقل العربي والذي بين فيه ما يراه داء يحتاج إلى معالجة وهو ارتباط العقل العربي وعلاقته الوثيقة بالتراث، ويمكـــن تقسيم هذا المشروع إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: عبر عنها كتابه (الخطاب العربي المعاصر) وكان بمنـــزلة تشـــخيص العيوب وإظهار الثغرات التي يعانيها العقل العربي.

المرحلة الثانية: ركز فيها البحث عن الأصول الفكرية التي أثرت على طريقة التفكير والتحليل لدى العقل العربي، من خلال النظر في تاريخ الثقافة الإسلامية.

المرحلة الثالثة: قام فيها بالبحث من خلال النص المقدس الـــذي يتمحـــور حولـــه التراث الإسلامي وهو القرآن الكريم، وكان ذلك في جزأين:

مقدمة: ومثلها كتابه مدخل إلى القرآن الكريم.

الجزء الثاني: في كتابه المكون من ثلاثة أجزاء: فهم القرآن الحكيم: التفسير الواضح حسب ترتيب النـــزول.

وهذه المراحل الثلاثة يقود بعضها بعضا وقام فيها المتأخر على المتقـــدم، فمعرفـــة المقدمات في مؤلفاته تبين للباحث أصوله الفكرية التي ينطلق منها وركيزته التي يـــبني عليها.

إن الناظر في تراث الجابري خاصة يظهر له أنه أقرب أصحاب اتجاه القراءة المعاصرة منهجا وقراءة من غيره من المنحرفين، وهذا ما جعل له قبولا في أوساط السلفيين والإسلاميين وتأثيرا لمقالاته رغم انحرافها البين عند المتخصصين، وفسادها الظاهر.

وقد بين طريقته ومنهجيته في عدد من المواضع في كتبه، ومحاولته الاقتراب وعدم الاصطدام بالثوابت، والحذر الشديد عند المساس بالمقدس عند المسلمين.

والملاحظ أن الحداثيين على قسمين:

الأول: قسم ينطلقون من أفكار فلسفية صرفة ثم يلتمسون لها ما يوافقها في التراث الإسلامي ولا يصرحون بنقد الوحيين وهؤلاء هم الأكثر أثرا في الوسط الإسلامي، ومن هذه الفئة محمد عابد الجابري؛ فيما يتجرأ قسم آخر منهم وعلى رأسهم محمد أركون على النقد لذات المقدسات بشكل مقزز مما جعلهم أقل أثرا في الوسط الإسلامي بسبب هذه الجرأة.

وكلا الشقين متفقان على النتيجة مع الاختلاف في الاستراتيجية المتبعة، يجري علي حرب في ذلك الشأن مقارنة بين أركون والجابري فيقول: (من حيث الاستراتيجية النقدية؛ أركون يستهدف بالنقد الجانب اللاهوتي القدسي ممثلا بالوحي القرآني والممارسة النبوية... أما الجابري فإنه يستبعد خطاب الوحي والنبوة من مجال النقد؛ لأنه يرى أن النقد اللاهوتي لم يحن أوانه بعد في العالم العربي. ولهذا فهو يقتصر في نقده على الخطابات التي نشأت وانتظمت حول نص الوحي والحدث القرآني)[1].

يقول الجابري ناقدا طريقة بعض الحداثيين مثل أركون في البعد عن كتب التراث

---

(١) نقد النص، علي حرب: (١١٦).

وعدم الاقتراب من السلفيين: (إنه بدون التعامل النقدي العقلاني مع تراثنا لن نتمكن قط من تعميم الممارسة العقلانية على أوسع قطاعات فكرنا العربي المعاصر، القطاع الذي ينعت بالأصولي حينا، وبالسلفي حينا آخر)[١].

فهو يرى عدم جواز تجاهل السلفيين في الخطاب ليتسع خطابه لأوسع نطاق من المنتمين للتيار الإسلامي.

ويشكو الجابري من أن تجاهل ومقاطعة كتب التراث أدت لنتائج عكسية من تمسك المسلمين به وإعراضهم عن أصول الحداثيين، يقول: (ألم تسفر مثل هذه الدعوات عن نتائج عكسية تماما؟ ألم يتعاظم مفعول السلطات المذكورة، سلطات مرجعيتنا التراثية، حتى أصبحت تكتسح الساحة اكتساحا)[٢].

إن الجديد في مشروع الجابري الذي تميز به عن مفكري الحداثة الآخرين هي فكرة التوظيف لما يمكن استثماره من نظريات الماضي في هموم الحداثة المعاصرة كما صرح به في عدد من نقولاته السابقة من عدم جواز تجاهل تراث السلف وتوظيف نظريات علمائه لتجد قبولا عند عامة المسلمين ومثقفيهم.

ونلاحظ أيضا في نقد ومناقشات الجابري الحذر الشديد في إلقاء الشبهات، ولذلك كان المخدوعون به من المثقفين أكثر من غيره، وكان أكثرهم أثرا في التشكيك في الثوابت الشرعية.

يقول الجابري في عبارة تبين منهجه في هذا الشأن وهو نقد المقدس ـ وهذا مما

---

(١) بنية العقل العربي، الجابري: (٥٥٢).

(٢) المصدر السابق: (٥٦٨).

يعلل سبب قبوله لدى الشرعيين: (لا الوضعية الثقافية والبنية الفكرية العامة المهيمنة، ولا درجة النضوج لدى المثقفين أنفسهم يسمح بهذا النوع من الممارسة الفولتيرية للنقد اللاهوتي، ولا السياسة تسمح، وبطبيعة الحال فالإنسان يجب أن يعيش داخل واقعه لا خارجه حتى يستطيع تغييره)[1].

فالمسألة لدى الجابري فقه مرحلي، وتخطيط حتى لا يهيج مشاعر عامة المسلمين، وحتى يكون لما يطرحه رواج عند البسطاء والمخدوعين به.

ثم يفصح الجابري عن خطته المغايرة لغيره من العقلانيين فيقول: (هناك من يرى أن من الواجب مهاجمة اللاعقلانية في عقر دارها وهذا خطأ في رأيي؛ لأن مهاجمة الفكر اللاعقلاني في مسلماته.. في فروضه.. في عقر داره يسفر في غالب الأحيان عن إيقاظ، تنبيه، رد فعل، وبالتالي تعميم الحوار بين العقل واللاعقل، والسيادة في النهاية ستكون خاضعة حتماً للاعقل؛ لأن الأرضية أرضيته والميدان ميدانه، والمسألة مسألة تخطيط)[2].

فالمسألة كيد ومكر وتخطيط لتجاوز المسلمات والأصول التي تبنى عليها عقيدة المسلمين فالهدف واحد والطرق مختلفة والله المستعان.

ثم يستمر مبينا خطة الهجوم على أصول الإسلام الكبرى كالقرآن والسنة فيقترح أن يستفاد من انحرافات الطوائف التي خالفت أهل الإسلام كطوائف المتكلمين والفلاسفة فيقول: (يجب علينا أن ننقد مفاهيمنا الموروثة – يمكن أن نمارس النقد

---

(١) التراث والحداثة، الجابري: (٢٥٩)، وينظر: النص القرآني من تهافت القراءة إلى أفق التدبر، الريسوني: (٤١٢).

(٢) التراث والحداثة، للجابري: (٢٥٩).

اللاهوتي من خلال القدماء –يعني نستطيع بشكل أو بآخر استغلال الحوار الذي دار في تاريخنا الثقافي ما بين المتكلمين بعضهم مع بعض ونوظف هذا الحوار، لنا حرمات يجب أن نحترمها حتى تتطور الأمور، المسألة مسألة تطور) [١].

فالمسألة عند الجابري مسألة وقت وتطور وإلا فإن هذه الحرمات التي يتحدث عنها لا قيمة لها عنده، وإلا لو كانت لها قيمة لما تغيرت الحرمات مع تقدم الوقت ومع التطور كما يزعم.ومع ذلك الحذر كله وهذه المنهجية التضليلية الغامضة فلم يستطع الجابري أن يخفي هذا الاعتقاد، وإن كان ذلك بطرف خفي.

ومن منهجية الجابري التي صرح بها عدد من الباحثين الغموض والتضليل في طرح الشبهات إلى درجة التناقض أحيانا بل واختلاف الباحثين في بيان مراده من عبارته رغم تصريحه في بعض المواضع باعتقاده بجلاء، ومما يفسر ذلك ما نقلته قبل قليل من خوف مصادمة المسلمين في ثوابتهم، وأيضا ما صرح به في آخر كتابه المدخل إلى القرآن الكريم حيث ذكر جزءا من منهجيته في الاكتفاء بالمقدمات وإيكال النتيجة لفهم القارئ، يقول: (..وكما فعلنا في أجزاء "نقد العقل العربي" فقد فضلنا الاقتصار على (الحفر) والتحليل والإشارة إلى ما نعتقده الحقيقة، تاركين للقارئ مهمة التركيب اقتناعا منا بأن خير نتيجة يمكن أن يحصل عليها قارئ كتبنا هي تلك التي يستخلصها بنفسه) [٢].

وهذا تصريح منه بالغموض الذي يريد الوصول به إلى ذهن القارئ إلى النتيجة دون

(١) المصدر السابق: (٢٦٠).
(٢) المدخل إلى القرآن: (٤٢٨).

المساس المباشر بالثوابت والمقدسات، وإيصال رسائله غير المباشرة للمتلقي تكون أكثر فعالية ونتيجة لحصولها بلا تلقين بل بقناعة من القارئ بصحة الفكرة.

"ومن هنا فإن الجابري لا يكتشف في مقدماته وإنما في نتائجه"[1].

ومن يتأمل في كتب الجابري وتأصيله الشرعي وفهمه للنصوص يتبين له بجلاء بعده عن فهم أصول الشريعة والبدهيات الموجودة فيها فضلا عن نقول دقيقة في مراجع مختلفة وبعضها مخطوطات بعيدة عن أيدي المتخصصين فضلا عن البعيد عن التخصص، وأن عامة ما ينقل إنما هو إعادة لما أنتجه المستشرقون.

وسوف نذكر بعض النماذج التي توضِّح السرقات التي سار عليها الجابري في تتبع خطى المستشرقين وإفساد ثوابت الأمة وإفساد ثقافتها، ولا أدلَّ على ذلك من شهادات بعض أصحاب الأقلام التي طعنت في ثوابت الإسلام وحاولت تشويه رجالاته وعلمائه.

يقول الجابري: (إنني لا أنكر أنني استفدت كثيرا من كتابات المستشرقين وقد حصل هذا خصوصا عندما كنت طالبا، وأيضا في المراحل الأولى من عملي الجامعي)[2].

ولو أردنا أن نستعرض بعض نقول الجابري عن المستشرقين خاصة لطال بنا المقام، ولعلي أكتفي بمثالين:

الأول: عبر جولد زيهر عن خصوصية الإجماع بمصطلح "سلطة الإجماع" حيث

(١) موقف الفكر الحداثي العربي من أصول الاستدلال في الإسلام، محمد حجر القرني: (٢٩)، وقد استفدت من هذا الكتاب كثيرا في تصور أصول الفكر الحداثي.
(٢) التراث والحداثة: الجابري: (٣٠٨).

قال: (إن القبول الذي ناله هذا الكتاب - صحيح البخاري- كان موجهـا لمجمـوع الكتاب، وهذا التقدير تجذر بفعل إجماع الأمة، وهو السمة الحقيقيـة لــ "سـلطة الإجماع") [١].

فجاء الجابري وتأثر بطريقة جولد زيهر حيث قال: (الإجماع إذن هو الذي يؤسس الخبر متواترا كان أو غير متواتر فما الذي يؤسس سلطة الإجماع..).

الثاني: لما كتب نولدكه كتابه: تاريخ القرآن أخذ منه عامة الأفكـار وصـاغها في كتابه: مدخل إلى القرآن الكريم[٢].

والغريب إن نولدكه نفسه الذي يكتسب هالة وفخامة عند العقلانيين كان حـين ألف كتابه في عمر أربع وعشرين سنة وأشار في طبعته الثانية وعمره ثلاث وسـبعون سنة إلى وقاحته كما عبر في كتابه حيث قال: (آثار الوقاحة الصبيانية لن يمكن محوهـا بالكلية من دون أن يعاد تأليف الكتاب من جديد، بعض ما قلته حينـذاك بقليـل أو كثير من الثقة انعدمت ثقتي به لاحقا) [٣].

فهذا اعتراف منه بمدى الأخطاء الشنيعة التي وقع بها ومع ذلك فقد تلقفهـا عنـه الجابري بلا تنقيح ولا تأمل.

ويقول الجابري مرة أخرى معترفا بتأثره بالمستشرقين: (أؤكد اليوم كما أكـدت بالأمس عندما سئلت عن مدى حضور فكر المستشرقين فيما كتبت أؤكد أنني أبـذل كل جهدي عندما أشرع في الكتابة في موضوع ما لأنسـى جميـع مـا كتـب في

---

(١) دراسات محمدية: جولد زيهر: (٣٥٣).

(٢) بنية العقل العربي، الجابري: (١٢٥)، وينظر للتوسع في ذلك: الشبه الاستشراقية في كتاب مدخل إلى القرآن الكريم للجابري، البكاري، وبوعلام.

(٣) تاريخ القرآن، نولدكه: (١٣)، وهذان الملحظان في كتاب: التأويل الحـداثي للتـراث، للسـكران: (٧٠).

الموضوع)[1].

هذا الذي يعظم مفكري الحضارة الغربية هو القائل في كلمة يقشعر منها قلب المؤمن: (الدعوة المحمدية قد أفصحت عن مشروعها السياسي وهو الاستيلاء على كنوز كسرى وقيصر)[2].

ومن الطريف في هذا أنك تجد الجابري لا يستحي من نقل أسماء النصارى ودياناهم إلى واقع المسلمين وتحليلاته لتاريخهم ونصوصهم الشرعية كما هي عادة عند المستشرقين، يقول الجابري في استعارة لمجدد نصراني!: (فلماذا لا نرى في الفارابي روسو العرب في القرون الوسطى)[3]. وكأن الجابري لا يرى في علماء المسلمين مجددا يستحق استعارة اسمه في هذا المقام، وهو ما ينبي بجهل بعلماء المسلمين وتقزيم لهم وتعظيم لتراث الغربيين وانهزام تقرأه في وسط كتب الجابري.

ولقد عد الباحث إبراهيم السكران: الجابري ومحمد أمين الأكثر أثرا في أوساط الإسلاميين. يقول في نص تحليلي بديع: (..فهذه البرامج التراثية السابقة لم أر لها تأثيرا في الداخل الإسلامي إلا مشروعين، سلسلة أحمد أمين، ومجموعة الجابري، فأما سلسلة أحمد أمين فرأيت لها حضورا بين الأكاديميين في الأقسام الشرعية والتراثية فينقلون منها كلامه عن الفرق والعلوم وأحوال العصر الأموي والعباسي ونحوها، وأما مجموعة الجابري فرأيت تأثيرها في شريحة الشباب الإسلامي المتطلع للثقافة والنهضة)[4].

* * *

(١) حفريات في الذاكرة: الجابري: (٢٦٦)

(٢) العقل السياسي العربي، الجابري: (٥٨).

(٣) نحن والتراث، الجابري: (٨٦).

(٤) التأويل الحداثي للتراث: (٨٨).

المبحث الأول
شبهات الجابري حول حفظ القرآن والجواب عنها

تعد مسألة إثبات أن القرآن كلام الله منـزل غير مخلوق من المسائل الكبيرة والتي أجمع عليها أهل السنة والجماعة، وخالف فيها المعتزلة وحدثت بها فتنة خلق القرآن التي امتحن فيها الإمام أحمد ومن معه.

قال عمرو بن دينار: (أدركت، أصحاب النبي ﷺ فمن دونهم منذ سبعين سنة يقولون: الله الخالق، وما سواه مخلوق والقرآن كلام الله منه خرج وإليه يعود) [(١)].

وقال ابن تيمية: (القرآن كلام الله- تعالى- وليس كلام جبريل، ولا كلام محمد ﷺ وهذا متفق عليه بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين وأصحابهم الذين يفتى بقولهم في الإسلام كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم) [(٢)].

والأدلة في ذلك أكثر من أن تحصر في مقام واحد؛ وهي محل إجماع قطعي بلا مرية ولا شك؛ فما موقف الجابري من هذه المسألة؟

لقد ظهر أثر القول بخلق القرآن جليًّا في كتابات بعض المفكرين والأدباء والفلاسفة المعاصرين، وخاصة الذين يدعون إلى العلمانية ونبذ الدين، وكان هذا الرأي الفاسد بغيتهم التي مهدت لهم في أطروحاتهم نقد القرآن والطعن فيه، واستفادوا من طعونات المستشرقين ومن انحرافات القائلين بخلق القرآن سواء المعتزلة أو الأشاعرة القائلين بالكلام النفسي؛ فلننظر في موقف الجابري من نـزول القرآن وخلقه وكونه كلام الله أو كلام البشر!

---

(١) نقض الدارمي على المريسي: (١/٥٧٣).
(٢) الفتاوى: (١٢/٥٥٤).

يقول: (ومن أكثر التعريفات مذهبية وأبعدها عن الاعتراف بحق الاختلاف في الفهم قول القائل: "القرآن الكريم كلام الله منه بدأ، بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وحياً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقًّا، وأيقنوا أنه كلام الله - تعالى - بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر)[1].

فالجابري يرى وجاهة قول المعتزلة في كون القرآن مخلوقا، وأنه من كلام البشر، وطريقة الجابري هنا في إلقاء الشبهات هي ذات طريقته في سائر كتاباته في الحذر الشديد عند الشبهات التي يتحسس منها المسلمون، وعدم التصريح باعتقاده ومنهجه، وتأمل وصفه لهذا القول "بالأكثر مذهبية والأبعد عن الاعتراف بحق الاختلاف"، رغم إعراضه عن ذكر هذا القول مطلقا عند سوقه لاختلاف الأقوال في مسألة القرآن.

ويجدر التنبيه هنا على الفرق الشاسع بين الطوائف المنحرفة القديمة كالمعتزلة والأشاعرة ومن وافقهم في رأيهم في القرآن الكريم فقد كانوا معظمين للشريعة وللدين وللقرآن، ولم يكونوا يبوحون بهذا الكفر الصراح، وبين فئة الحداثيين التي تجاهر بالزندقة والإلحاد؛ والتي تبين مدى حقد وعداء بعض المتأخرين على الإسلام وأصوله الكبرى.

وهنا ننبه أن حرص العقلانيين على تعظيم قول المعتزلة في القرآن له مآلات خطيرة لديهم من حرية نقد القرآن والتشكيك في حفظه وإمكان الزيادة والنقص فيه، بل وإنكار الوحي والإعجاز القرآني والأخطر من ذلك كله إسقاط مرجعية القرآن ككتاب مقدس للمسلمين، والقول بتاريخيته، وهذا الأصل من خلق القرآن ينبغي أن نستحضره معنا في بقية مواقف الحداثيين من كلام الله، فكثير من شبهاتهم وانحرافهم في

(١) المدخل إلى القرآن الكريم: (١٨).

التعامل مع القرآن متفرع عن هذا الأصل الفاسد.

وهذه المآلات التي لم تطرأ على أذهان المعتزلة والأشاعرة يصرح بها عدد من العقلانيين ويلمح إليها الجابري ومن نحا نحوه ممن يتجنب المصادمة للمسلمين في ثوابتهم، ومن هذه المآلات أيضا:

١- بشرية النصوص المقدسة.

٢- عدم سلامته وتنزيهه من الزيادة والنقصان.

٣- أنهم لم يقفوا عند هذه البدعة وإنما استفادوا منها ليمرروا زندقتهم المكشوفة وإلا فرأيهم وحده لا يشفي عليلهم ولا يروي غليلهم [(١)].

إذن فالجابري هنا يلمح لقضية خلق القرآن ويعد هذا القول الاعتزالي له وجه من الصواب، وأن عده كلام بشري هو رأي معتبر، وصنيع الجابري هنا هو تطبيق لمنهجيته التي سبق ذكرها في نقد التراث من خلال نقل القدماء، وادعاء الإنصاف والموضوعية في النقل بلا ردود ولا مناقشة لهذه الشبهات.

ويلاحظ عدم رده على هذه الشبهات، واكتفائه بنقلها في أوساط المسلمين بلا نقاش لمدى صوابها، أو نقل ردود العلماء المعتبرين عليها.

وأما موقف الجابري من حفظ القرآن فقد كان مثيرا للغاية، ورغم حذره الشديد في طرح رأيه إلا أن موقفه كان واضحا من حفظ القرآن وعدم تنزيهه من الزيادة والنقصان.

يقول الجابري: (خلاصة الأمر أنه ليس ثمة أدلة قاطعة على حدوث زيادة أو نقصان

---

(١) ينظر: مآلات خلق القرآن عند أصحاب القراءة المعاصرة، للدكتور ناصر الحنيني بحث منشور في العدد الأول من مجلة التأصيل: (٩٧).

في القرآن، كما هو في المصحف بين أيدي الناس منذ أن جمعه عثمان أما قبل ذلك، فالقرآن كان مفرَّقاً في صحفٍ وفي صدور الصحابة، ومن المؤكد أن ما كان يتوفر عليه هذا الصحابي أو ذاك من القرآن مكتوباً أو محفوظاً كان يختلف عما كان عند غيره كما وترتيباً. ومن الجائز أن تحدث أخطاء حين جمعه زمن عثمان أو قبل ذلك، فالذين تولوا هذه المهمة لم يكونوا معصومين، وقد وقع تدارك بعض النقص كما ذكر في مصادرنا[1]، وهذا لا يتعارض مع قوله- تعالى-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ فالقرآن نفسه ينص على إمكانية النسيان والتبديل والحذف والنسخ)[2]. ويقول: (إن هناك داخل دائرة الإسلام من يجعل التواتر والإعجاز موضع نظر)[3].

هذه النصوص تؤكد إن الجابري يتخذ ستارا في إلقاء شبهاته.

فمن هؤلاء الذين يعتقدون بعدم تواتر القرآن وإعجازه؟

وهل بقي لهؤلاء حظ من الإسلام لكي يحكم الجابري بوجودهم داخل دائرة الإسلام؟

ولماذا لم يصرح بأسماء هؤلاء أو اعتقادهم أو يناقش أقوالهم بدلا من رمي الشبهات بلا نقاش ولا تصريح؟ و لم يكتف الجابري بهذا بل وضع بعض الأدلة بين يدي القارئ ليقنعه بوجاهة هذا القول وقوته. يقول: (والحجة أن القرآن نفسه ينص على النسيان والتبديل والحذف والنسخ)[4] .

(١) من سمات الجابري وكثير من الحداثيين: عدم التصريح بالمصادر التي اعتمد عليها وقد تكرر منه ذلك كثيرا، وهو نوع من التضليل والغموض الذي يمارسه في مؤلفاته.

(٢) المدخل إلى القرآن الكريم، للجابري: (٢٣٢).

(٣) المصدر السابق: (١٨).

(٤) المصدر السابق: (٢٣٣).

ثم يستدل على ذلك بمجموعة من الآيات: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾﴾ (البقرة: ١٠٦) وقوله- تعالى-: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴿٦﴾ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ (الأعلى: ٦ – ٧).

وقوله- تعالى-: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾﴾ (الحج: ٥٢).

إلى غير ذلك من الآيات التي تثبت النسخ أو تتعرض للنسيان.

ومن عباراته التي كاد يصرح فيها بمعتقده تجاه حفظ القرآن قوله: (هذه الأنواع من التحريف واقعة في القرآن ومعترف بها بصورة أو أخرى من طرف علماء الإسلام تحت العناوين التالية: التأويل، الأحرف السبعة، القراءات، مسألة البسملة)[١].

ثم استدل على ذلك بآيات من القرآن يلوي أعناقها ويحملها من الفهم ما لا تحتمل وينفرد فيها بأقوال تخالف الإجماع بل وتدعو للسخرية أحيانا.

ثم يحرق الجابري كل أوراقه ويزعم زورا إجماع علماء الإسلام على أن هناك آيات بل وسورا سقطت! فيقول: (جميع علماء الإسلام من مفسرين ورواة حديث وغيرهم يعترفون بأن ثمة آيات وربما سورا قد سقطت ولم تدرج في نص المصحف وبعضهم يستعمل رفعت بمعنى أن الله رفعها استنادا إلى قوله- تعالى-: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾﴾ (البقرة: ١٠٦) وفيما يلي أنواع النقص التي ذكرها كل من المصادر السنية والشيعية)[٢].

(١) المدخل، للجابري: (٢٢٢).

(٢) المصدر السابق: (٢٢٣).

ثم سرد عددا من الآيات التي زعم أنها سقطت أو نسخت، وذكر هذا التشكيك وهذه النصوص لدى الجابري في حفظ القرآن تكفي عن ردها.

فهل كان الجابري موضوعيا أو صاحب شك منهجي وتجرد عندما أورد هذه النصوص وخاصة في نقله من المصادر الشيعية أو كان وراء الأكمه ما وراءها من تشكيك في سلامة القرآن من النقص والزيادة.

وقبل نقاش أقوال الجابري، لنقف أولا مع أقوال علماء أهل الإسلام فيمن ادعى زيادة ونقصان القرآن.

قال ابن حزم: (القول بأن بين اللوحين تبديلا: كفر صحيح وتكذيب لرسول الله ﷺ) [١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وكذلك من زعم منهم أن القرآن نقص منه آيات وكتمت أو زعم أن له تأويلات باطنة تسقط الأعمال المشروعة ونحو ذلك، وهؤلاء يسمَّون القرامطة والباطنية، ومنهم التناسخية، وهؤلاء لا خلاف في كفرهم) [٢].

وقال الزرقاني: (وأجمعت الأمة - وهي معصومة من الخطأ في إجماعها- على ما في هذه المصاحف وعلى ترك كل ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال؛ لأنه لم يثبت عندهم ثبوتا متواترا أنه من القرآن)[٣] .

فهذا هو إجماع المسلمين وحكمهم الواضح فيمن زعم نقص القرآن وزيادته فأين الإجماع الذي ادعاه الجابري؟

---

(١) الفصل في الملل، لابن حزم: (١٣٩/٤).
(٢) الصارم المسلول: (١٠٨/٣).
(٣) مناهل العرفان: (٤٠٤/١).

فما زعمه الجابري من إجماع لعلماء الإسلام مجردا عن الأسماء والمراجع هي مجـــرد ترهات المستشرقين و لم يخرج في كتابته عن أفكارهم وهو كذب وتضليل للقارئ.

ولعلي أبين شيئا من خلطه بين السقوط للآية والتحريف وبين النسخ الذي تعمد به الطعن في القرآن فالصواب أن علماء الإسلام لم يعترفوا كما ادعى المؤلف بـــأن ثمـــة آيات أو ربما سورا سقطت و لم تدرج في المصحف، و لم يخلطوا كما خلط هـــو بـــين سقوط الآيات ونسخها. فالسقوط لم يقع والنسخ واقع، ولا يجوز تســـمية أحـــدهما بالآخر فلكل معناه والسقوط يعني النقصان نتيجة عارض بشري من نسيان أو إهمال أو غيره مما تنـــزه القرآن عنه، والنسخ من عند الله له حكَم ذكرها العلماء، ولا يلزم منه سقوط ونقصان القرآن.

وسيأتي مزيد بيان في المبحث القادم عن جمع القرآن الذي أراد الجابري من خلالـــه التشكيك في حفظ القرآن، وهو مجرد تابع في ذلك للمستشرقين.

* * *

المبحث الثاني
شبهاته حول جمع القرآن والجواب عنها

تعد مسألة جمع القرآن من أدق مسائل علوم القرآن، حيث يذكر العلماء أهم تفاصيل جمعه من نزوله إلى طريقة كتابته، وأشهر كتاب الوحي، ومن خلال هذه المراحل بحث المستشرقون وأذنابهم العقلانيون طرقا للتشكيك في النص القرآني، وشرط التواتر الذي يدل على سلامة القرآن من التحريف والزيادة والنقصان [(١)].

ولطول هذا الموضوع وتفاصيله فسأحاول أن أعرض أهم الأقوال التي صرح بها الجابري في هذه المسألة وأجيب عنها وأفندها.

يقول في طريقة ماكرة لدس السم في العسل والتشكيك في جمع الصحابة للقرآن: (خلاصة الأمر أنه ليس ثمة أدلة قاطعة على حدوث زيادة أو نقصان في القرآن، كما هو في المصحف بين أيدي الناس منذ أن جمعه عثمان أما قبل ذلك، فالقرآن كان مفرَّقاً في صحفٍ وفي صدور الصحابة، ومن المؤكد أن ما كان يتوفر عليه هذا الصحابي أو ذاك من القرآن مكتوباً أو محفوظاً كان يختلف عما كان عند غيره كما وترتيباً.

ومن الجائز أن تحدث أخطاء حين جمعه زمن عثمان أو قبل ذلك، فالذين تولوا هذه المهمة لم يكونوا معصومين، وقد وقع تدارك بعض النقص كما ذكر في مصادرنا. وهذا لا يتعارض مع قوله- تعالى-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ (الحجر:

(١) وهذا ما يفسر عناية المستشرقين المبكرة بتحقيق كتاب المصاحف لابن أبي داود وذلك لوجود نصوص تعتني بمسألة جمع القرآن لأجل التشكيك فيه، ومن أفضل من رأيت اعتنى بتفنيد هذه الشبهات حول المصاحف د.محمد الطاسان في كتابه: المصاحف المنسوبة للصحابة والرد على الشبهات المثارة حولها.

٩)، فالقرآن نفسه ينص على إمكانية النسيان والتبديل والحذف والنسخ) [١].

ويقول: (هناك داخل دائرة الإسلام من يجعل التواتر والإعجاز موضع نظر) [٢].

وهذه طريقة مكررة عند الجابري في إلقاء الشبهات بلا ذكر للمصادر التي استند إليها، وإعراض عن مناقشة الأقوال، فمن هؤلاء الذين يعتقدون بعدم تواتر القرآن وهم في الصف الإسلامي؟ وما مستند قولهم؟ وما مصادر الجابري في هذا القول؟ ولماذا لم يتعرض الجابري لمناقشة هذه الأقوال؟

لم يذكر لنا شيئا من ذلك، وإنما رمى الشبهة و لم يعقب عليها بشيء، وإذا كان قيل عن الرازي على وجع النقد إنه (يورد الشبهة نقدا ويردها نسيئة) فليت شعري ماذا سيقال عن الجابري وقد اتخذ الإعراض عن مناقشة الشبهات منهجا له في كتاباته.

وهنا نبين أمرين:

الأول: إن قصد الجابري بأصحاب هذا القول الشيعة الاثنا عشرية ومن انتحل نحلتهم وهذا ما صرح به بعد ذلك فقد أبعد النجعة لأن عددا من الأئمة على إخراجهم من دائرة الإسلام فلا يصح الاستدلال بنقولاتهم في القرآن وحفظه.

روى الخلال عن المروذي، قال: سألت أبا عبد الله عن من يشتم أبا بكر وعمر وعائشة؟ قال: ما أرآه على الإسلام، قال: وسمعت أبا عبد الله يقول: قال مالك: (الذي يشتم أصحاب النبي ﷺ ليس له سهم، أو قال: نصيب في الإسلام) [٣].

وقال البخاري فيهم: (ما أبالي صليت خلف الجهمي الرافضي أم صليت خلف

(١) المدخل إلى القرآن الكريم، للجابري: (٢٣٢).
(٢) السابق: (١٨).
(٣) السنة، للخلال: (٣/٣٩٤).

اليهود والنصارى، ولا يسلم عليهم، ولا يعادون، ولا يناكحون، ولا يشـــهدون، ولا تؤكل ذبائحهم)[١].

وحكى السمعاني الإجماع على ذلك فقال: (واجتمعت الأمة على تكفير الإمامية؛ لأنهم يعتقدون تضليل الصحابة) [٢].

هذا فيما يتعلق بعقائد الرافضة ومدى انتسابهم للإسلام، وأما الموقف من القـــائلين بنقص القرآن وزيادته فقد صرح فيه الأئمة تصريحا ظاهرا بكفر القـــائلين بـــه، بـــل والإجماع على ذلك.

قال القاضي عياض: (وقد أجمع المسلمون أن القرآن المتلو في جميع أقطـــار الأرض المكتوب في المصحف بأيدي المسلمين مما جمعه الـــدفتان مـــن أول (الحمـــد لله رب العالمين) إلى آخر: (قل أعوذ برب الناس) أنه كلام الله، ووحيه المنـــزل على نبيه محمد ﷺ.. وأن جميع ما فيه حق. وأن من نقص منه حرفا قاصدا لذلك، أو بدله بحرف آخر مكانه، أو زاد فيه حرفا مما لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع الإجماع عليه وأجمـــع على أنه ليس من القرآن عامدا لكل هذا أنه كافر) [٣].

وقد حكى ابن قدامة على ذلك الإجماع أيضا فقال: (ولا خلاف بين المسلمين في أن من جحد من القرآن سورة أو آية أو كلمة أو حرفا متفقا عليه أنه كافر) [٤].

الثاني: إن قصد الجابري بذلك الخلاف: مسألة التواتر المعروفة عند العلماء فهـــذه

---

(١) خلق أفعال العباد، للبخاري: (٣٥).
(٢) الأنساب، للسمعاني: (٣/٣٦٥).
(٣) الشفا، للقاضي عياض: (٢/٦٤٧).
(٤) لمعة الاعتقاد، لابن قدامة: (٢١).

المسألة قد حكى عدد من العلماء الإجماع على تواتر القرآن إلى أصحاب القراءات وإنما الخلاف المحكي حول ما بعدهم، وهو خلاف لفظي كما سيتبين.

قال ابن تيمية في جواب لسؤال ورده من أبي حيان الأندلسي حول هذه المسألة: (و لم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة ولكن من لم يكن عالما بها أو لم تثبت عنده كمن يكون في بلد من بلاد الإسلام بالمغرب أو غيره و لم يتصل به بعض هذه القراءات فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه فإن القراءة كما قال زيد بن ثابت سنة يأخذها الآخر عن الأول) [1].

ولتوضيح موقف أبي شامة وابن الجزري ومن نحا نحوهم من مسألة التواتر فلا بد من نقل عدة نقول عنهم توضح المسألة وتزيل اللبس في بيان حد الخلاف بينهم وبين القائلين بالتواتر.

قال أبو شامة في شروط القراءة الصحيحة: (ولا يلزم فيه تواتر، بل تكفي الآحاد الصحيحة مع الاستفاضة، وموافقة خط المصحف، بمعنى أنها لا تنافيه عدم المنكرين لها نقلا وتوجيها من حيث اللغة.

فكل قراءة ساعدها خط المصحف مع صحة النقل فيها ومجيئها على الفصيح من لغة العرب، فهي قراءة صحيحة معتبرة) [2].

وقال ابن الجزري: (كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل

---

(١) الفتاوى: (١٣/٣٩٣).
(٢) المرشد الوجيز: (١٧١).

إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نــزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمــة المقبــولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيــق مــن السلف والخلف، صرح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ونــص عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب، وكذلك الإمام أبــو العبــاس أحمد بن عمار المهدوي، وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بــن إسماعيــل المعروف بأبي شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه) [(١)].

وقال مبينا مراده في معنى صحة السند: ((وقولنا): وصح سندها، فإنا نعني بــه أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم، وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن و لم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وإن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهــذا مــا لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره؛ إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترا عن النبي ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قرآنــا، سواء وافق الرسم أم خالفه وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حــروف الخــلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم وقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فساده وموافقة أئمة السلف والخلف) [(٢)].

---

(١) النشر، ابن الجزري: (٩/١).

(٢) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: (١٣/١).

فإذا تأملت في اشتراط الاشتهار والاستفاضة التي نص عليها ابن الجزري وأبو شامة مع موافقة العربية ورسم المصحف المتداول في أيدي المسلمين تبين لك أن الخلاف بين القولين لفظي في قوة الاشتراط لتحقق العلم القطعي من صحة القـــراءة، وأن هـــذين الشرطين وهما العربية وموافقة المصحف لسنا في حاجة إليها عند تواتر القراءة، وإنمـــا نعتبرها عند عدم التواتر لتحقق صحة القراءة.

وقد عد ابن عاشور شرط التواتر كافيا عن شرطي العربية وموافقة المصحف، وإنما تشترط هذه الشروط الثلاثة في حال عدم التواتر، فقال: (وهذه الشروط الثلاثة هـــي شروط قبول القراءة إذا كانت غير متواترة عن النبي ﷺ بأن كانت صحيحة السند إلى النبي ﷺ ولكنها لم تبلغ حد التواتر فهي بمنـــزلة الحديث الصـــحيح، وأمـــا القـــراءة المتواترة فهي غنية عن هذه الشروط؛ لأن تواترها يجعلها حجة في العربية ويغنيها عـــن الاعتضاد بموافقة المصحف عليه) [1].

قال الزرقاني في تحقيق دقيق حد الخلاف بين القولين: (إن هذه الأركان الثلاثة تكاد تكون مساوية للتواتر في إفادة العلم القاطع بالقراءات المقبولة بيان هذه المساواة: أن ما بين دفتي المصحف متواتر ومجمع عليه من هذه الأمة في أفضل عهودها وهـــو عهـــد الصحابة فإذا صح سند القراءة ووافقت عليه قواعد اللغة ثم جـــاءت موافقـــة لخـــط المصحف المتواتر كانت هذه الموافقة قرينة على إفادة هذه الرواية للعلـــم القـــاطع وإن كانت آحاداً..... فكأن التواتر كان يطلب تحصيله في الإسناد قبل أن يقوم المصحف وثيقة متواترة بالقرآن أما بعد وجود هذا المصحف المجمع عليـــه فيكفـــي في الروايـــة

(١) التحرير والتنوير: (٥٣/١).

صحتها وشهرتها متى ما وافقت رسم هذا المصحف ولسان العرب.... وهذا التوجيه الذي وجهنا به الضابط السالف يجعل الخلاف كأنه لفظي ويسير بجماعات القراء جدد الطريق في تواتر القرآن) [1].

وعند التأمل في هذين القولين فإننا نجدهما يؤولان للجزم بصحة القراءات لأن من اشترط صحة السند فإنه لم يكتف به، وإنما اشترط العربية وموافقة المصحف والتي تفيد بمجموعها العلم وتقوم مقام التواتر، ولذا قال مكي بن أبي طالب: (فإذا اجتمعت هذه الخلال الثلاث قرئ به وقطع على مغيبه وصحته وصدقه لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف وكفر من جحده) [2].

ومما ينبغي التنبيه عليه أن مصطلح التواتر مصطلح حادث لم يكن مستقرا عند المتقدمين ولم يكن معروفا عند السلف ليحاكم به المتأخرون المتقدمين في شرط التواتر من عدمه، فالمقصود هو حصول العلم بصحة القراءة بتناقل تلك القراءة جيلا عن جيل وطبقة عن طبقة بلا نكير.

وبهذا يتبين أن ما ذكره الجابري حول التواتر القرآني هو ادعاء عار عن الصحة، وأنه ليس ثَمَّ عالم من المسلمين ذهب إلى التشكيك في صحة جمعه وتواتره فضلا عن ادعاء إجماع العلماء على القول بذهاب بعضه، وتأمل قول الجابري بعد مناقشة تواتر القرآن هنا لتعلم أنه بعيد عن التجرد الموضوعي، يقول: (جميع علماء الإسلام من مفسرين ورواة حديث وغيرهم يعترفون بأن ثمة آيات وربما سورا قد سقطت ولم تدرج في نص المصحف وبعضهم يستعمل رفعت بمعنى أن الله رفعها استنادا إلى قوله-

---

(١) مناهل العرفان: (١/٤٢٩).

(٢) النشر في القراءات العشر: (١/١٤).

تعالى-: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾﴾ (البقرة: ١٠٦) وفيما يلي أنواع النقص التي ذكرها كل من المصادر السنية والشيعية) [١].

ولعلي أكتفي بما ذكرت حول مسألة التواتر، وإثباتها والرد على الشبهة التي أطلقها الجابري، وخلط الجابري هنا بين النسخ والرفع وبين عدم الحفظ أمر يدل على هوى وتقصُّد للتضليل للقارئ فهل يلزم من النسخ والرفع المجمع على حصوله عدم حفظ القرآن أو تنزيهه من الزيادة والنقصان؟ لا يقول بها إلا صاحب هوى أو جاهل يفتقد لمعرفة أصول الإسلام.

وأما قول الجابري: (ومن المؤكد أن ما كان يتوفر عليه هذا الصحابي أو ذاك من القرآن مكتوباً أو محفوظاً كان يختلف عما كان عند غيره كما وترتيباً.

ومن الجائز أن تحدث أخطاء حين جمعه زمن عثمان أو قبل ذلك، فالذين تولوا هذه المهمة لم يكونوا معصومين، وقد وقع تدارك بعض النقص كما ذكر في مصادرنا وهذا لا يتعارض مع قوله- تعالى-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾ (الحجر: ٩)، فالقرآن نفسه ينص على إمكانية النسيان والتبديل والحذف والنسخ) [٢].

فأما ادعاء أن الصحابة لم يكونوا معصومين للتشكيك في جمع القرآن وحفظه، فنعم لم يكونوا معصومين بأفرادهم ولكنهم معصومون بإجماعهم على جمع القرآن وهو ما حصل باتفاق العلماء، ووجود اختلاف بين مصاحف الصحابة ليس دليلا على عدم

---

(١) المصدر السابق: (٢٢٣).
(٢) المدخل إلى القرآن الكريم، للجابري: (٢٣٢).

حفظه كما يزعم لأن كتابة القرآن لم تكن مجموعة في مصحف واحد في بداية الإسلام، و لم تكن كتابته عملية جماعية، و لم يحصل به الإلزام في عهد النبي ﷺ وجمع أبي بكر، ولكن الإلزام وإحراق بقية المصاحف حصل في عهد عثمان ﷺ، والصحابة لم يكتفوا في جمع القرآن بالمكتوب بل كان معتمدهم على الحفظ والمشافهة في بداية الإسلام؛ فالحفاظ للقرآن في بئر معونة فقط سبعين قارئا، وفي حرب المرتدين قرابة خمسمائة قارئ كما ذكره السيوطي وغيره [(١)].

وأصح ما ذكر في ذلك ما جاء عن ابن مسعود في مخالفة المصحف المكتوب، وهو اجتهاد منه لم يوافقه عليه أحد من الصحابة، وهذا لا يخالف الإجماع الذي أطبق عليه الصحابة، أخرج ابن أبي داود عن علي بن أبي طالب أنه قال: (لا تقولوا في عثمان إلا خيرا فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا قال: ما تقولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك وهذا يكاد يكون كفرا قلنا: فما ترى؟ قال: أرى أن يجمع الناس على مصحف واحد فلا تكون فرقة ولا اختلاف قلنا: نعم ما رأيت) [(٢)].

وأخرج أبو عبيد القاسم بن سلام عن مصعب بن سعد إجماع الصحابة على ذلك، فقال: (أدركت الناس حين شقق عثمان المصاحف فأعجبهم ذلك، أو قال: لم يعب ذلك أحد) [(٣)].

وأخرج ابن أبي داود عن عبد الرحمن بن مهدي قال: (خصلتان لعثمان بن عفان

(١) الإتقان، للسيوطي: (١/٢٣٧).
(٢) المصاحف: (١/١٤٥)، وينظر: الإتقان: (١/٢١٠).
(٣) فضائل القرآن، أبو عبيد القاسم بن سلام: (٢٨٤).

ليستا لأبي بكر ولا لعمر، صبره نفسه حتى قتل مظلوما، وجمعه الناس على المصحف)[١].

كل هذه الأقوال فضلا عن أقوال العلماء تدل على إجماع الصحابة على جمع القرآن، وما أجمع عليه الصحابة حجة لازمة على كل مخالف.

ولو أردنا استقصاء أقوال العلماء في هذه المسألة لطال بنا المقام، ولكن يكفي في ذلك ما ذكرنا من حكاية الإجماع عن السلف.

وأما قول الجابري: (فالقرآن نفسه ينص على إمكانية النسيان والتبديل والحذف والنسخ)[٢].

فهو تدليس محض وخلط بين المصطلحات المختلفة لمجرد التشكيك في صحة القرآن، وإلا فما علاقة النسيان والحذف بالتبديل والنسخ.

فأما وصف النسيان للنبي ﷺ فقد أجمع العلماء على عصمة النبي ﷺ في البلاغ، قال ابن حجر: (وفي الحديث حجة لمن أجاز النسيان على النبي ﷺ فيما ليس طريقه البلاغ مطلقا، وكذا فيما طريقه البلاغ لكن بشرطين: أحدهما: أنه بعد ما يقع منه تبليغه، والآخر: أنه لا يستمر على نسيانه بل يحصل له تذكره إما بنفسه وإما بغيره، وهل يشترط في هذا الفور قولان: فأما قبل تبليغه فلا يجوز عليه فيه النسيان أصلا)[٣].

ونقل أيضا ابن حجر أقسام نسيان النبي ﷺ: (قال الإسماعيلي: النسيان من النبي ﷺ لشيء من القرآن يكون على قسمين: أحدهما: نسيانه الذي يتذكره عن قرب وذلك

---

(١) المصاحف: (١/٦٩).

(٢) المدخل إلى القرآن الكريم، للجابري: (٢٣٢).

(٣) فتح الباري: (٩/٨٦)، وينظر: شرح النووي على مسلم: (٦/٧٧)، وهي قراءة حفص عن عاصم.

قائم بالطباع البشرية وعليه يدل قوله ﷺ: في حديث بن مسعود في السهو (**إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون..**).

والثاني: أن يرفعه الله عن قلبه على إرادة نسخ تلاوته، وهو المشار إليه بالاستثناء في قوله – تعالى-: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ (الأعلى: ٦ – ٧) قال: فأما القسم الأول فعارض سريع الزوال لظاهر قوله – تعالى-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ (الحجر: ٩)، وأما الثاني: فداخل في قوله- تعالى-: (**ما ننسخ من آية أو نُنسها**) على قراءة من قرأ بضم أوله من غير همزة) [1].

يدل على ذلك آيات كثيرة أصرحها ما جاء في قوله- تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ (المائدة: ٦٧).

قال ابن سعدي: (فبلغ ﷺ أكمل تبليغ، ودعا وأنذر، وبشر ويسر، وعلم الجهال الأميين حتى صاروا من العلماء الربانيين، وبلغ بقوله وفعله وكتبه ورسله. فلم يبق خير إلا دل أمته عليه، ولا شر إلا حذرها عنه، وشهد له بالتبليغ أفاضل الأمة من الصحابة، فمن بعدهم من أئمة الدين ورجال المسلمين) [2].

وقد تكفل الله بحفظه في قلب نبيه فقال: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ۝١٧ ﴾ (القيامة: ١٧).

قال ابن كثير: (أن نجمعه في صدرك، ثم تقرأه على الناس من غير أن تنسى منه شيئا) [3].

---

(١) فتح الباري: (٨٦/٩).
(٢) تفسير السعدي: (٢٣٩).
(٣) تفسير ابن كثير: (٣١٩/٥).

وأما النسخ والتبديل فهو ثابت بنصوص القرآن والسنة وإجماع أهل السنة والجماعة فلا علاقة له بالنسيان أو الحذف ولا يلزم منه ضياع القرآن كما زعم، وسيأتي مبحث كامل متعلق بشبهات الجابري في باب النسخ والرد عليها.

* * *

المبحث الثالث
شبهاته حول نسخ القرآن والجواب عنها

علم الناسخ والمنسوخ من أبواب أصول الفقه التي اعتنى بها العلماء قديما وحديثا، وهي من المقررات التي دل عليها الكتاب والسنة وأجمع عليها المسلمون.

فمن الكتاب ما جاء في قوله- تعالى-: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾ ﴾ (البقرة: ١٠٦).

وقوله- تعالى-: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ (النحل: ١٠١ – ١٠٢).

قال ابن قدامة: (وقد أجمعت الأمة على أن شريعة محمد ﷺ قد نسخت ما خالفها من شرائع الأنبياء قبله) (١).

وقال ابن النجار: (ويجوز النسخ عقلا باتفاق أهل الشرائع سوى الشمعثية من اليهود، وكذا يجوز سمعا باتفاق أهل الشرائع سوى العنانية من اليهود، فإنهم يجوزونه عقلا لا سمعا، ووافقهم على ذلك أبو مسلم الأصفهاني)(٢).

فالمسألة ظاهرة في ثبوت النسخ، ولكن الجابري كان له رأي آخر في هذه المسألة،

(١) روضة الناظر: (٢٢٩/١).

(٢) شرح الكوكب المنير، لابن النجار: (٥٣٣/٣)، ما يذكر عن أبي مسلم الأصفهاني من الخلاف في النسخ فهو خلاف لفظي، قال السبكي: (الإنصاف أن الخلاف بين أبي مسلم والجماعة لفظي وذلك أن أبا مسلم يجعل ما كان مغيّا في علم الله تعالى كما هو مغيا باللفظ ويسمي الجميع تخصيصا). رفع الحاجب: (٢/ق ١٣٢ ب)، وينظر شرح جمع الجوامع للمحلي: (٨٨/٢).

فقد شرح ضمن تفسيره الآيات الخمس الواردة في النسخ ثم عقب على ذلك بقوله: (ليس في القرآن ناسخ ولا منسوخ، كل ما هناك هو وجود أنواع من التدرج في الأحكام: من العام إلى الخاص ومن المطلق إلى المقيد، ومن المجمل إلى المبين، ومن المبهم إلى المعين، هذا فضلا عن ملاءمة الأحكام مع مقتضيات الأحوال، كأن يأتي حكم يراعي حالة المسلمين من الضعف أو غيره ثم عندما تتحسن أحوالهم يأتي تعديل في الحكم نفسه ليتلاءم مع المستجدات) [١].

فالجابري يرى أنه يجب الرجوع في لفظ الآية إلى لغة القرآن بمفردها فيقول إن كل ألفاظ (آية) بمشتقاتها الواردة في القرآن جاءت بمعنى العلامة والمعجزة، يقول: (وإذا نحن رجعنا إلى القرآن الكريم فإننا سنجد أن لفظ آية في جميع الصيغ التي ورد فيها (آية، آيات، آياتي، آياتنا) ينصرف معناه إلى العلامة أو المعجزة التي تثبت وجود الله وقدرته) [٢].

ثم استعرض بعض الآيات في ذلك، ولشعوره بالإشكال في الآيات الواردة صراحة بلفظ التلاوة كقوله- تعالى-: ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ ﴾ (الجاثية: ٦) وقوله- تعالى-: ﴿ يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ﴾ (الجاثية: ٨).

فقد حاول الجواب عنها بقوله: (فالمقصود بالتلاوة هنا ليس النطق بألفاظ القرآن بل الإخبار بصنع الله ومقدوراته...إلخ كما هو واضح جلي من سياق تلك الآيات)[٣].

---

(١) فهم القرآن الحكيم، للجابري: (٣/١٠٩).
(٢) المصدر السابق: (٣/١٠٠).
(٣) المصدر السابق: (٣/١٠٠).

وبالرجوع لكلام المفسرين نجد إطباقهم أن المراد بهاتين الآيتين هي آيات كتاب الله- تعالى- [1].

ومن الآيات الصريحة في معنى الآية بمعنى المقطع من القرآن ما جاء في قوله- تعالى-: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ﴾ (آل عمران: ٧).

فقد أجمع المفسرون على المراد بها الآية القرآنية، ولعلي أكتفي بهذه الآيات في نقض ما زعمه من المعنى القرآني الكلي للفظ الآية.

ثم عمد الجابري إلى التشكيك في مصطلح آية، وأنها عبارة اخترعها المتأخرون ولم توجد في النصوص القرآنية والسنة كلها، ووقف مع حديث أم سلمة الذي ورد فيه ذكر أن النبي ﷺ كان يقف ويقطع قراءته آية آية [2].

ثم قال: (لم يرد هذا الحديث في غيره من الكتب التسعة وقد ذكر في مراجع أخرى هكذا: "كان النبي يقطع قراءته آية آية" وواضح إن عبارة "آية آية" إضافة من الراوي) [3].

وهذا النقل عن الجابري فيه نظر من وجوه:

أولا: الحديث رواه أحمد وأبو داود [4] بلفظ: "يقطع قراءته آية آية" فأعرض الجابري عن هاتين الروايتين، ولم ينسبها لهم عند التخريج فقال: "وقد ذكر في مراجع

(١) تفسير الطبري: (٢٢/٦٢)، تفسير القرطبي: (١٦/١٥٨)، تفسير ابن كثير: (٧/٢٦٥).

(٢) رواه الترمذي في أبواب القراءات برقم: (٢٩٢٧)، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي: (٣/١٦٩).

(٣) فهم القرآن، للجابري: (٣/١٠١).

(٤) رواه أحمد برقم: (٢٦٥٨٤)، ورواه أبو داود في كتاب الحروف والقراءات برقم: (٤٠٠١).

أخرى" هكذا بلا نسبة للمصدر لكيلا يصل الباحث للحديث عند أحمد وأبي داود.

ثانيا: نفى وجود الحديث في شيء من الكتب التسعة وهو ادعاء كاذب فقد رواه أحمد وأبو داود كما مر قبل قليل بلفظ قريب من لفظ الترمذي: "آية آية".

ثالثا: الحديث صححه الدارقطني والحاكم والألباني[١] وغيرهم فلا معنى لتضعيف هذا اللفظ أو الإشارة لتضعيفها، مع وجود أحاديث كثيرة تعضده في مصطلح الآية.

وإن حاول الجابري نفي مصطلح الآية في هذا الحديث فلا أعلم كيف سيؤول أو ينفي ما جاء في عدة أحاديث أخرى حتى أصبحت كالمتواتر فضلا عما ورد عن الصحابة والتابعين[٢].

منها ما جاء في صحيح البخاري عن أبي مسعود البدري ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: **(الآيتان من آخر سورة البقرة، من قرأهما في ليلة كفتاه)**[٣].

وما ثبت في صحيح مسلم عن أبي الدرداء، أن النبي ﷺ، قال: **(من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من الدجال)**[٤].

وبهذا يتبين أن زعم الجابري أن الآية لم ترد في القرآن إلا بمعنى العلامة والمعجزة، وعدم ورودها في السنة مطلقا أنهما رأيان قد جانبا الصواب، وأنه رأي مبني على

---

(١) سنن الدارقطني: (٣١٢/١)، والحاكم في مستدركه: (٢٣١/٢)، والألباني في صحيح سنن الترمذي: (١٦٩/٣).

(٢) ينظر: علوم القرآن في الأحاديث النبوية للدكتور عمر الدهيشي حيث ذكر قرابة سبعة أحاديث في التصريح بلفظ آية: (٣٤٧-٣٥٠)، وعلوم القرآن عند الصحابة والتابعين للدكتور بريك القرني حيث نقل عشرات الآثار عن الصحابة والتابعين في التصريح بهذا المصطلح.

(٣) رواه البخاري في كتاب المغازي، برقم: (٤٠٠٨).

(٤) رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين: برقم: (٢٥٧).

التخرص وليس على التحقيق والبحث للمسألة، فهذه المقدمة بنى عليها تأويل آيات النسخ الواردة في القرآن إلى العلامة والمعجزة، وقد تبين خطأ هذه المقدمة كما سبق.

ولعلي أقف مع أهم آيتين وأظهرها في الاستدلال على آية النسخ، ونقف قليلا مع تفسير الجابري لهاتين الآيتين.

الآية الأولى: قوله- تعالى-: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾ ﴾ (البقرة: ١٠٦).

ذهب الجابري إلى قول لم يسبقه إليه أحد مع غرابته وتكلف في تفسير (ننسخ)، ساقه إليه إنكار النسخ، يقول: (والمقصود بالآية موضوع النسخ هنا، هي حسب السياق النبوة في اليهود (التوراة)، أما قوله: (ننسها) فهو في نظرنا إشارة إلى النبوات التي ظهرت لدى أهل القرى كعاد وثمود، والتي صارت منسية لطول العهد بها وأما قوله: (نأت بخير منها أو مثلها) فالمقصود نبوة نبي الإسلام)[1].

واستدل على هذا القول بسياق الآية وأنه ورد في الفاصلة ذكر صفة القدرة لله ﷻ (ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير)، كما أن الآيات جاءت في سياق ذكر اليهود: (لا تقولوا راعنا وقولوا انظرنا) وقوله في وصف حسد اليهود على إرسال النبي ﷺ ونسخه لشريعة اليهود: (أن ينزل عليكم من خير من ربكم) مما يدل أن المراد به العلامة والمعجزة وإرسال النبي ﷺ، وليس الآية القرآنية.

والجواب عن هذا التفسير يمكن تلخيصه فيما يلي:

أولا: سبق أن تفسير الآية في القرآن ورد بمعنى المعجزة وبمعنى الآية القرآنية[2]،

(١) فهم القرآن: (١٠٨/٣).

(٢) نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، لابن الجوزي: (١٥٥).

فيبطل استدلاله بلغة القرآن وعادته في إيراد هذا اللفظ.

ثانيا: بالرجوع لكتب المفسرين من السلف والمتأخرين فإننا نجد إجماعهم على إيراد هذا المعنى وهو النسخ بلا خلاف ولا نكير، وأن ما ذكره الجابري هو قول مخترع حادث لا قائل به من المفسرين القدامى.

قال الطبري: (ما ننقل من حكم آية، إلى غيره فنبدله ونغيره. وذلك أن يحول الحلال حراما، والحرام حلالا والمباح محظورا، والمحظور مباحا)، وقد نقل الطبري ذلك عن ابن عباس، وابن مسعود، ومجاهد، وعطاء والضحاك وعامة السلف[1].

فالسياق وعادة القرآن لا يجوز به معارضة الإجماع الذي نقلته سابقا عن العلماء في إثبات النسخ، وما ذكره المفسرون من السلف والمتأخرين عند تفسير هذه الآية.

ومن القواعد التفسيرية المقررة: أنه لا يجوز معارضة إجماع السلف في التفسير.

واستدلاله بسياق الآية حجة عليه لا له فإنها رد على اليهود المخالفين في مسألة النسخ لشرائعهم بشريعة عيسى عليه السلام ومحمد ﷺ، وأن الملك ملك الله والشرع شرعه والدين دينه فله أن يغير ويبدل فيه كيف شاء بحكمته وقدرته، ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝١٠٦ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ (البقرة: ١٠٦ – ١٠٧).

قال ابن كثير: (يرشد- تعالى- بهذا إلى أنه المتصرف في خلقه بما يشاء، فله الخلق والأمر وهو المتصرف، فكما خلقهم كما يشاء، ويسعد من يشاء، ويشقي من يشاء، ويصح من يشاء، ويمرض من يشاء، ويوفق من يشاء، ويخذل من يشاء، كذلك يحكم

(١) تفسير الطبري: (٤٧١/٢)، وينظر: تفسير ابن أبي حاتم: (٢٠٠/١)، تفسير ابن كثير: (٣٧٦/١).

في عباده بما يشاء، فيحل ما يشاء، ويحرم ما يشاء، ويبيح ما يشاء، ويحظر ما يشـــاء، وهو الذي يحكم ما يريد لا معقب لحكمه. ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون. ويختبر عباده وطاعتهم لرسله بالنسخ، فيأمر بالشيء لما فيه من المصلحة التي يعلمها- تعالى-، ثم ينهى عنه لما يعلمه- تعالى-) [1].

"فإذا كان مالكا لكم، متصرفا فيكم، تصرف المالك البر الرحيم في أقداره وأوامره ونواهيه، فكما أنه لا حجر عليه في تقدير ما يقدره على عباده من أنـــواع التقـــادير، كذلك لا يعترض عليه فيما يشرعه لعباده من الأحكام. فالعبد مدبر مسخر تحت أوامر ربه الدينية والقدرية، فما له والاعتراض؟"[2].

فذكر القدرة بعد النسخ ظاهر في القياس على التصرف في الكون قدرا وشـــرعا، والقياس هنا جلي مكتمل الأركان، وعلى قول الجابري فإنه يقصره على الأمر الكوني دون الشرعي، وهو قصور في تفسير الآية وعمومها بعد ذكر النسخ، فهي من التذييل الذي يبين شيئا من حكمة النسخ، وقد ظهر لنا بعد المناقشة ضعف ما ذكره الجـــابري من تأويل بعيد للآية.

وتأويله البعيد يذكرنا بوصف ابن تيمية لقوم من المبتدعة في تأويلهم للقرآن: (قوم اعتقدوا معاني ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها.. فـــ "الأولون" راعوا المعنى الـــذي رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان)[3].

الآية الثانية: قوله- تعـــالى-: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ

---

(١) تفسير ابن كثير: (٣٧٨/١).

(٢) تفسير السعدي: (٦١).

(٣) الفتاوى: (٣٥٥/١٣).

قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفۡتَرِۭۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ۝١٠١ قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهُدٗى وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ ۝١٠٢﴾ (النحل: ١٠١ – ١٠٢).

فقد ذهب الجابري أيضا إلى قول يخالف الاستدلال عليها بالنسخ، فذهب إلى أن المراد بالآية المعجزة والعلامة كما قرر كما سبق أنها لغة القرآن وعادته، وقد سبق نقاش هذه الكلية التي تبين خطأها وأنها لا توافق قول سائر المفسرين.

وبعد أن ناقش معنى الآية وارتباطها بالنسخ مستبعدا له قال ناسبا للقرطبي: (لعل هذا ما جعل القرطبي يعرض عن الرواية السابقة ليشير بصدد قوله- تعالى-: ﴿وَإِذَا بَدَّلۡنَآ ءَايَةٗ مَّكَانَ ءَايَةٖ﴾ إلى رأي آخر، فكتب: "قيل المعنى: بدلنا شريعة متقدمة بشريعة مستأنفة".[1]

ونحن نرى أن هذا تفسير يحتمله السياق فعلا، فالآية التي تلي السابقة وهي قوله- تعالى-: ﴿قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهُدٗى وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ ۝١٠٢﴾ (النحل: ١٠٢) تشير إلى القرآن ككل وتتكامل مع السابقة...وإذا كنا قد جعلنا العصا التي تنقلب ثعبانا علامة على صدق نبوة موسى مثلا فقد بدلنا هذه المعجزة بأخرى لتكون علامة على صدق نبوة عيسى)[2].

---

(١) هذا النقل تدليس من الجابري على القرطبي فهذه عبارة القرطبي من تفسيره: (قيل: المعنى بدلنا شريعة متقدمة بشريعة مستأنفة، قاله ابن بحر. مجاهد: أي رفعنا آية وجعلنا موضعها غيرها. وقال الجمهور: نسخنا آية بآية أشد منها عليهم). تفسير القرطبي: (١٧٦/١٠)، فقارن بين عبارة الجابري وبين عبارة القرطبي، فالقرطبي نقل هذا القول بصيغة التضعيف: قيل، ثم نسب لمجاهد والجمهور القول بالنسخ، ولم يذكر الجابري هذين القولين عن القرطبي تعمية وإيهاما للقارىء بعدم ترجيح القرطبي له، والقرطبي قرر النسخ أحسن تقرير في آية النسخ في سورة البقرة.

(٢) فهم القرآن: (١٠٣/٣).

فقد استدل على هذا القول بالسياق مع لغة القرآن على أن الآية بمعنى المعجزة والعلامة، وما ذكرته في الآية السابقة من مخالفة قوله لسائر أقوال المفسرين يتكرر في هذه الآية، فقد أحدث قولا جديدا لم يسبق إليه، وكفى به دليلا على ضعف قوله وفساده.

وبالرجوع لكلام المفسرين فلم نجد أحدا من المتقدمين ذكر هذا القول الذي ذكره الجابري، بل نجد المفسرين على خلافه يقول الطبري: (وإذا نسخنا حكم آية فأبدلنا مكانه حكم أخرى، (والله أعلم بما ينزل) يقول: والله أعلم بالذي هو أصلح لخلقه فيما يبدل ويغير من أحكامه).[1]

وقال ابن كثير: (يخبر- تعالى- عن ضعف عقول المشركين وقلة ثباتهم وإيقانهم، وأنه لا يتصور منهم الإيمان وقد كتب عليهم الشقاوة، وذلك أنهم إذا رأوا تغيير الأحكام ناسخها بمنسوخها قالوا للرسول: (إنما أنت مفتر). أي: كذاب وإنما هو الرب- تعالى- يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد) [2].

وهذا القول هو قول مجاهد وقتادة وابن زيد وعامة المفسرين من المتأخرين [3].

وأما استدلاله على قوله بسياق الآية، فهو أضعف من سابقه دليلا فقد جاءت الآية نصا أنه نزل به روح القدس (جبريل) وهو الموكل بالوحي ونزول الآية القرآنية فيرد ما زعمه أن المراد تغيير معجزة بأخرى، كما أن آخر الآية جاء فيه التصريح

(١) تفسير الطبري: (٣٦٢/١٤)، وينظر: تفسير الرازي: (٢٥٦/١٣).
(٢) تفسير ابن كثير: (٦٠٣/٤)، وينظر: أضواء البيان، للشنقيطي: (٤٤٦/٢).
(٣) تفسير الطبري: (٣٦٢/١٤).

بالنــــزول: (والله أعلم بما ينــــزل) [١].

فيتبين مما سبق ضعف القول الذي ذهب إليه الجابري في النســـخ وكونـــه مخالفـــا للنصوص الشرعية، وأقوال العلماء وإجماعهم، وأن الجابري تكلف ما لا علم له به.

وهنا ننبه على أمر خفي على الجابري في مفهوم النسخ عند المتقدمين والمتـــأخرين، حيث لاحظ كثرة آيات النسخ عند المفسرين من السلف، فقال: (فإننا لا نملك إلا أن نلاحظ أن هناك في هذا الميدان ما يبرر الطعن في كثير مما كتب وقيـــل في موضـــوع النسخ. يأتي على رأس ذلك المبالغة في استعمال هذه المقولة إلى حد التكلف. ثم هناك خلط بين مقولة النسخ هذه وبين مقولات أخرى مثل العام والخاص والمطلق والمقيـــد والمجمل والمبين والمبهم والمعين...وهذا ينطوي على تجاوز كبير) [٢].

والواقع أن الخلط لدى الجابري وليس لدى علماء الأصول والشـــريعة، فمنـــهج المتقدمين في موضوع النسخ يشمل كل هذه المعاني من العام والخاص والمطلق والمقيـــد وهو النسخ الجزئي خلافا لما اصطلح عليه الشافعي وانتشر بعده، وإن كـــان بعـــض المتأخرين استمر على طريقة المتقدمين.

يقول الشاطبي: (الذي يظهر من كلام المتقدمين أن النسخ عندهم في الإطلاق أعم منه في كلام الأصوليين؛ فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخا، وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخا، وعلى بيان المبهم والمجمل نسخا، كما يطلقون علـــى رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر نسخا؛ لأن جميع ذلـــك مشـــترك في معـــنى

---

(١) التحرير والتنوير: (١٤/٢٨١).
(٢) فهم القرآن: (٣/٩٤).

واحدا، وهو أن النسخ في الاصطلاح المتأخر اقتضى أن الأمر المتقدم غير مراد في التكليف، وإنما المراد ما جيء به آخرا؛ فالأول غير معمول به، والثاني هو المعمول به)[1].

وتعرض الجابري لأنواع النسخ بالنقد، فقال: ("ما نسخت تلاوته وحكمه معا" وهذا ليس له من نتيجة إلا إثبات الفراغ في المصحف نصا ومضمونا، وعبثا حاول بعضهم تجنب هذه النتيجة!)[2].

والحقيقة أن مالم يستوعبه الجابري من حكمة النسخ في هذا النوع تعرض له العلماء في كتب الأصول وعلوم القرآن فذكروا له حكما: فمنها أنه تنبيه إلى تطور الشريعة إلى مرتبة الكمال حسب تطور الدعوة وتطور حال الأمة حين نزول القرآن، وفيها فائدة لا تخفى على الداعية الذي يقوم بالتعليم في الناس، وفيها اختبار للمكلف بالتسليم بما ورد في الكتاب والسنة من النسخ الذي يدل على إيمان راسخ ويقين جازم بمصلحة الشريعة، كما أن هذه الأحاديث الواردة في هذا النوع استنباطات وفوائد لا يدركها الحداثي الذي يقدم العقل على النقل، ويقلل من مكانة السنة النبوية.

ثم تعرض الجابري للقسم الثاني وهو ما نسخ حكمه دون تلاوته وهو العدد الأكبر في أقسام النسخ وهو ما يكثر الحديث عنه من الأمثلة والشواهد، فقال: (لنكتف الآن بالتنبيه إلى أن القول بوجود شيء من القرآن "نسخت تلاوته دون حكمه" قول يحمل تناقضا لا حل له.

إذ كيف يمكن أن يكون هناك قرآن للتلاوة فقط، وهو يحمل معنى مفهوما

(١) الموافقات: (٣/٣٤٤).
(٢) فهم القرآن: (٣/٩٦).

واضحا)[١].

والجواب عن ذلك قد تعرض له عدد ممن اعتنى بالجواب عن شبهات المستشرقين قديما وأذنابهم، فلم يأت الجابري بجديد إلا إعادة صياغة شبهة جولدزيهر ونولدكه وغيرهم.

والجواب عن ذلك: أن الآية يتعبد بالعمل بها وبتلاوتها ورفع أحدهما لا يلزم منه رفع الآخر فبقيت تلاوتها للتعبد بها، كما أن في نسخ هذه الأحكام مع بقاء تلاوتها ابتلاء للعبد واختبار في تسليمه لله - جل وعلا-، وقد أوجد الله أدلة ونصب أقوالا للعلماء تبين هذا النسخ بوضوح يزيل كل شبهة عن المسلم، فلا حجة في القول الذي ذهب إليه الجابري إلا لمن كان لديه شك وانحراف في الأصول الشرعية.

وأما القسم الثالث: وهو "ما نسخت تلاوته دون حكمه" فقال فيه الجابري: ("ما نسخت تلاوته دون حكمه" فهو ليس من القرآن. أما استشهادهم بأقوال بعض الصحابة التي تشير إلى خلو المصحف من آيات قالوا إنها كانت من القرآن.. لقد بينا أن ذلك لا يجوز اعتباره من القرآن. ذلك لأننا عندما نتحدث عن القرآن فنحن نتحدث عن القرآن كما هو في المصحف منذ أن جمع زمن عثمان)[٢].

ومن أشهر الأمثلة في ذلك: آية الرجم التي نسخت تلاوة وبقيت حكما، وقد جاء ذلك في البخاري عن عمر بن الخطاب أنه قال: (إن الله بعث محمدا ﷺ بالحق، وأنزل عليه الكتاب، فكان مما أنزل الله آية الرجم، فقرأناها وعقلناها ووعيناها،

(١) فهم القرآن: (٣/٩٦).
(٢) فهم القرآن: (٣/٩٧).

ورجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنـــزلها الله) [1].

وما قيل في حكم النسخ السابق فإنه يقال هنا: من التسليم بالخبر الوارد في الســـنة من نسخ آية الرجم مع بقاء حكمها ابتلاء من الله لعباده بمدى تســـليمهم وإذعـــانهم لأمره، والحديث الثابت لا يجوز رده إلا عند المنكرين للسنة أو الذين يقدمون العقـــل على النقل، والسنة صنو القرآن.

و لم يقل أحد من علماء الإسلام إن المنسوخ تلاوة هو من القرآن الكريم لكن جاء في السنة الصحيحة ما أثبت أنه كان متلوا في القرآن، وأن الحكم ثابت لم ينسخ مـــن الشريعة.

وقد نصب الله دليلا على ثبوت هذا الحكم بما جاء في الصحاح من قصة ماعز بـــن مالك الأسلمي، والغامدية[2]، وقول عمر بن الخطاب مما يدل على ثبوت هذا الحكـــم نصا.

والحقيقة أن الجابري الذي يشكك في حفظ القرآن وتواتره لا يخفي تشـــكيكه في السنة النبوية بل يرى أن القرآن (هو المرجع المعتمد أولا وآخرا) [3].

ومن خلال ما سبق من النقاش يتبين ضعف ما ذهب إليه الجابري في النسخ وأنـــه

(١) رواه البخاري في كتاب الحدود، برقم: (٦٨٣٠).

(٢) رواه البخاري في كتاب الحدود، برقم: (٦٨١٥)، وحديث الغامدية أخرجه مسلم في كتاب الحدود، برقم: (١٦٩٥).

(٣) العقل السياسي العربي: (٥٩)، وينظر عباراته في السنة والتشكيك فيها بل زعم أن العلمـــاء كـــانوا يجيزون الكذب في الترغيب والترهيب: مدخل إلى القرآن: (١٥٣)، فهـــم القـــرآن: ســـورة الحشـــر: (٣/٢٨٢).

قول باطل مخالف لأدلة الكتاب والسنة والإجماع.

بل يدل على خلل منهجي كبير في الأصول الشرعية، وأن كثيرا من أفكاره التي يرددها هي إعادة صياغة لما ذكره المستشرقون حول القرآن الكريم والسنة النبوية والأحكام الشرعية.

* * *

المبحث الرابع
شبهاته حول قصص القرآن والجواب عنها

قصص القرآن: أخباره عن أحوال الأمم الماضية، والنبوات السابقة، والحوادث الواقعة، وقد اشتمل القرآن على كثير من وقائع الماضي، وتاريخ الأمم، وذكر البلاد والديار، وتتبع آثار كل قوم، وحكى عنهم صورة ناطقة لما كانوا عليه [(١)].

وقضية القصص القرآني من القضايا التي أثارها المشركون بوصفهم القرآن بأساطير الأولين، ثم في العصور المتأخرة أثارها المستشرقون وأذنابهم العقلانيون وتولى كبرها طه حسين ومحمد أحمد خلف الله في رسالته: (القصص القرآني) حيث زعم أن القصص القرآني مجرد أحداث خيالية لا حقيقة لها، يقول: (إن المشركين كانوا يوجهون إلى النبي أسئلة، وإن الإجابة عنها ليست تاريخية ولا واقعة) [(٢)]. ويقول: (إنا لا نتحرج من القول بأن القرآن أساطير لأنا في ذلك لا نقول قولا يعارض نصا من نصوص القرآن)[(٣)]. ويقول: (إن المشركين كانوا يوجهون إلى النبي أسئلة، وإن الإجابة عنها ليست تاريخية ولا واقعة) [(٤)].

هذه مجمل عبارات خلف الله والتي يقشعر منها جلد المؤمن، فما موقف الجابري من انحرافات خلف الله.

رغم التضليل الذي يمارسه الجابري في كتاباته وعدم التصريح بما يعتقد كما ذكرناه

(١) مباحث في علوم القرآن، مناع القطان: (٣١٦).
(٢) الفن القصصي في القرآن، محمد أحمد خلف الله: (٤٢)
(٣) المصدر السابق: (١٧٩).
(٤) المصدر السابق: (١٨٠).

في منهجيته في مقدمة البحث، إلا أننا نستطيع استخلاص نتيجة واضحة في موقفه من القصص القرآني من خلال عدة نقول غامضة وبعض التصريح في اعتقاده تجاه هذه القضية.

يقول: (لن نهتم بتلك القضية التي شغلت وتشغل الدارسين للقصص القرآني في العصر الحديث والمعاصر. أعني بذلك مسألة العلاقة بين القصص القرآني والحقيقة التاريخية)، ثم صرح في الهامش تصريحا لا يدع مجالا لمريب فقال: (من الذين كتبوا في هذا الموضوع وأثارت آراؤهم جدلا.. كتاب المرحوم محمد أحمد خلف الله (الفن القصصي في القرآن) وقد انتهى فيه إلى أن القصة القرآنية لم يكن هدفها التاريخ بل العظة والاعتبار، وأن هناك أقوالا جاءت على لسان بعض الشخصيات في القصة أنطقها القرآن على لسانهم، وأن مضمون القصة القرآنية هو ما يعرفه المعاصرون للنبي من تاريخ. ومع أننا لا نختلف كثيرا حول هذه النتائج إلا أن طريقنا إليها يختلف عن طريق خلف الله) [(١)].

فالجابري يرى برأي خلف الله أن القصص هي مجرد خيالات لا حقيقة لها وأنها مجرد أساطير لا رصيد لها من الواقع والتاريخ.

ويقول مبينا رأيه أن القصص مجرد أمثال تضرب للعظة والعبرة: (القصص القرآني هو نوع من ضرب المثل، والمثل لا يضرب لذاته ولا من أجل ذاته بل من أجل البيان، من أجل العبرة، من أجل البرهنة على صحة القضية التي يستشهد فيها بالمثل. وهكذا فكما يضرب القرآن المثل برجلين أو بجنتين من دون تحديد، وكما يجري حوارا بين

(١) مدخل إلى القرآن، الجابري: (٢٥٩).

أهل الجنة وأصحاب النار، والقيامة لم تقم بعد... والصدق في هذا المجال سواء تعلق بالمثل أو بالقصة لا يلتمس في مطابقة أو عدم مطابقة شخصيات القصة والمثل للواقع التاريخي، بل الصدق فيه مرجعه مخيال المستمع ومعهوده.

فإذا كنا نعجب بمثل وننفعل له فهو صادق بالنسبة إلينا أما صدقه في نفسه فلا يكون موضوع سؤال مادام يثير فينا ذلك الانفعال المعبر عن الإعجاب والتصديق)[1].

من خلال النقلين السابقين يتضح لنا رأي الجابري في القصة، وأنها مجرد خيالات لا يلزم منه الصدق والواقعية التاريخية، وأن المراد منها التأثر وتحقق الهدف من العبرة والعظة بغض النظر عن موافقتها للواقع وصدقها، ويلزم من قوله ذلك أن الله لم يرسل نبيا قط قبل نبينا ﷺ، وأن قصص الأنبياء المذكورة في القرآن هي مجرد خيالات لم تقع في التاريخ، ويتضمن تكذيب إرسال أنبياء قبل النبي ﷺ، وأن قرابة ثلث القرآن هو مجرد أحداث خيالية ولا تعدو أن تكون قصص فنية مثل القصص التي تعرض في وسائل الإعلام فالمراد منها حصول التأثر والانفعال عند السامع، ولن يثير اهتمام القراء السؤال حول صدق هذه القصة وكذبها فهذا أمر لا يعنيهم في شيء إذا كانت قد حصلت لديهم العبرة والعظة، ويكفي تصور لوازم هذا القول الضال من تكذيب لله- جل في علاه- تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا.

فقل لي بربك أيهم أكثر شناعة تكذيب القرآن الذي عرض به الجابري ومن معه أو تكذيب المشركين للنبي ﷺ.

وأي تكذيب أشنع من تكذيب إرسال سائر الأنبياء الذين أخبرنا الله بقصصهم في

---

(١) المصدر السابق: (٢٥٨).

القرآن مرارا وتكرارا حتى بلغت ثلث القرآن.

وللجابري نقول أخرى سنعرضها أثناء نقاش هذه المسألة حاول فيها أن يمارس التضليل حتى بدا تناقضه كل ذلك فرارا من نسبته لهذا الرأي الشنيع.

إن اتهام القرآن بأنه يعرض قصصا خيالية اتهام شنيع ينبو عنه كلام الله - جل وعلا-، وهو مجرد رجم بالغيب ولا حجة ولا مسوغ شرعي ولا عقلي لهذه الفرية، فمن الذي أخبر هؤلاء أن القصص القرآني لا حقيقة له، وهل هناك إشارة في القرآن لذلك مرة واحدة.

وما الفرق بين قولهم هذا وبين تهمة المشركين للقرآن بأنه أساطير الأولين، إن الآيات القرآنية المتواترة الواضحة تدل على كذب هذه الدعوى.

ففي آخر قصص سورة هود قال الله- تعالى-: ﴿ وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۚ وَجَآءَكَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٢٠﴾ ﴾ (هود: ١٢٠).

فهو - جل وعلا- يذكر أنه سرد واقعا تاريخيا لا ريب فيه من أمم قوم نوح وعاد وثمود وقوم لوط، وقد كان كفار قريش وأهل الكتاب يعلمون حقائق هذه الأمم ويتسامعون بها، ولو وجدوا مطعنا في القرآن لطعنوا فيه بكذب هذه القصص وعدم حقيقتها، وهم الذين لم يتركوا شبهة إلا أثاروها حول القرآن، بل إن القرآن يصرح أن قريشا كانت تعلم حقيقة هذه الأمم ومع ذلك فلم يكذبوا القرآن في تقريره لهم بمعرفة هذه الأمم، قال- تعالى-: ﴿ وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ ﴿٧٦﴾ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٧٧﴾ وَإِن كَانَ أَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ لَظَٰلِمِينَ ﴿٧٨﴾ فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿٧٩﴾ ﴾ (الحجر: ٧٦ – ٧٩).

قال ابن عاشور ﴿ فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿٧٩﴾ ﴾: (الإمام: الطريق الواضح لأنه

يأتم به السائر. أي: يعرف أنه يوصل؛ إذ لا يخفى عنه شيء منه. والمبين: البين، أي أن كلتا القريتين بطريق القوافل بأهل مكة) [(١)].

وقال ابن كثير: (وقوله: ﴿وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ﴾ أي: وإن قرية سدوم التي أصابها ما أصابها من القلب الصوري والمعنوي، والقذف بالحجارة، حتى صارت بحيرة منتنة خبيثة لبطريق مهيع مسالكه مستمرة إلى اليوم) [(٢)].

فهذه الآيات تصرح أن كفار قريش يعلمون مكان هذه القرى التي وقع عليها العذاب وهي قرى ثمود ولوط، و لم يطعنوا القرآن بالتكذيب، فكيف يزعم هؤلاء أن هذا القصص القرآني مجرد خيالات لا حقيقة لها، وهل هذا إلا تخرص عار عن الواقع والحجة والبرهان؟

ولو عقدنا مقارنة بين قول الحداثيين، وبين قول كفار قريش لظهر أن كفار قريش نسبوا الكذب في القرآن للنبي ﷺ، وهؤلاء نسبوه لله- تعالى- مباشرة تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا.

ولا أعلم كيف يجيب أصحاب هذه النظرية على ما جاء من الأسباب في إيراد بعض القصص كسؤال المشركين واليهود ونحوهم مما صرح القرآن بأنه كان سؤالا موجها.

كقوله- تعالى-: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُواْ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ۝٨٣﴾ (الكهف: ٨٣).

يقول محمد الخضر الحسين معلقا على الآية وناقدا لكتاب محمد خلف الله: (أما

(١) التحرير والتنوير: (٧٢/١٤).
(٢) تفسير ابن كثير: (٥٤٤/٤)، وينظر: تفسير الطبري: (١٢٢/١٧).

قصة ذي القرنين فقد ذكر القرآن أن الكفار وجهوا للنبي ﷺ سؤالا عن ذي القرنين...ولا يخطر على بال أحد فهم مساق القصة، وعرف ما يقصده أولئك المتعنتون من أسئلتهم أن يكون قصدهم من هذا السؤال أن تصور لهم قصة ذي القرنين في صورة فنية وإن كانت غير مطابقة للواقع التاريخي، فيكون غرضهم إذا اختبار حال المسؤول من جهة حسن البيان، وذلك مالا يحتمله لفظ الآية ولا يساعد على مساقها)[(١)].

وقد اختلف المفسرون والمؤرخون في حقيقة ذي القرنين على أقوال، مما يدل على اتفاقهم على وقوع هذا الحدث تاريخيا.

إن هذا القول يؤول إلى أن ذكر نوح وقوم عاد وثمود وقوم لوط وشعيب كلها مجرد رموز لأجل العبرة والعظة لا علاقة لها بالواقع والتاريخ، وأنها لا تعدو ضرب مثل للنبي ﷺ مع كفار قريش، فأي مخالفة للبدهيات العقلية والتجرد للموضوعية في مثل هذه الأقوال المنحرفة والتي لا تمت للأدلة والبراهين المقبولة.

والحقيقة أنك لتعجب من رواج هذه الأقوال المنحرفة الشاذة التي تدل على جهل بالتاريخ والسير والتفسير وأصوله، وتجاهل لتراث المتقدمين، وخلل منهجي كبير في التلقي والتأصيل في المصادر، ولولا تكرار مثل هذه الشبهات لأعرضنا عنها صفحا، ولكنها تتكرر في كتب أصحاب القراءة المعاصرة تبعا للمستشرقين.

والمسلم الحق يؤمن بأن القرآن منزل من عند الله وينزه القرآن عن ذلك

---

(١) الفن القصصي في القرآن، ضمن موسوعة الأعمال الكاملة، محمد خضر الحسين: (١٣٠/٢)، وينظر: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، د.فهد الرومي: (٩٥٧/٣).

التصوير الفني الذي لا يعنى فيه بالواقع التاريخي، وليس القرآن الكريم إلا الحقائق التاريخية تصاغ في صورة بديعة من الألفاظ المنتقاة، والأساليب الرائعة.

وأما زعم التناقض في القصص القرآني فهو تناقض في فهم صاحبه، لأن القرآن يبرز في كل قصة ما يوافق سياق السورة والهدف الذي يراد تحقيقه من عرض القصة، والبلاغة: موافقة المقال المقام، فكل عرض للقصة يبرز فيه ما يوافق سياق الآيات ومقصد السورة العام.

يقول سيد قطب في جواب له عن هذه الشبهة: (ويزيغ أناس فيزعمون أن هنالك خلقاً للحوادث أو تصرفاً فيها، يقصد به إلى مجرد الفن- بمعنى التزويق الذي لا يتقيد بواقع- ولكن الحق الذي يلمسه كل من ينظر في هذا القرآن، وهو مستقيم الفطرة، مفتوح البصيرة، هو أن المناسبة الموضوعية هي التي تحدد القدر الذي يعرض من القصة في كل موضع، كما تحدد طريقة العرض وخصائص الأداء. والقرآن كتاب دعوة، ودستور نظام، ومنهج حياة، لا كتاب رواية ولا تسلية ولا تاريخ. وفي سياق الدعوة يجيء القصص المختار، بالقدر وبالطريقة التي تناسب الجو والسياق، وتحقق الجمال الفني الصادق، الذي لا يعتمد على الخلق والتزويق، ولكن يعتمد على إبداع العرض، وقوة الحق، وجمال الأداء)[1].

والجابري في إيراده لهذه الشبهة لم يخرج عن منهجه العام في التضليل والتناقض، فالذي صرح بموافقته لخلف الله في نتيجة رؤيته للقصص القرآني وعرضنا رأيه الواضح

(١) في ظلال القرآن: (١/٥٥).

لكل قارئ أنه لا يلزم من هذه القصص الصدق والكذب[١]، قال بعد ذلك: (هذا فيما يتعلق بالأحداث التي يرويها القصص القرآني عن الأقوام الماضية. أما ما ورد خلال حكاية ذلك مما يخص الدعوة المحمدية فهو حقائق تاريخية وردت في شأنها أخبار في كتب السيرة)[٢] .

هذه النقل يظهر مقاييس الجابري في الدلالة على الصدق والكذب لم يسبقه إليها أحد من المحدثين، يقتضي هذا المعيار أن كتب السيرة لدى الجابري أوثق من القرآن في إثبات الحدث وصحته، فأحداث السيرة ثابتة؛ لأنها وردت في كتب السيرة، والقصص الماضية لا تثبت تاريخيا؛ لأنها ذكرت في القرآن فقط، فأي مقياس أكثر فسادا وانحرافا من هذا المقياس والمعيار.

ولكي يتبين لك مقدار التناقض لدى الجابري فإليك تتمة العبارة السابقة بلا فاصل، حيث قال في كلام ينقض سابقه: (وهذه الأخبار ليست هي الدليل على صحتها. بل إن ما ورد منها في القرآن هو دليل الصحة فيها؛ لأن القرآن منقول إلينا بالتواتر، أما أخبار الرواة فهي أخبار آحاد معرضة للخطأ) [٣].

---

(١) قال في نقله السابق: (من الذين كتبوا في هذا الموضوع وأثارت آراؤهم جدلا.. كتاب المرحوم محمد أحمد خلف الله (الفن القصصي في القرآن) وقد انتهى فيه إلى أن القصة القرآنية لم يكن هدفها التاريخ بل العظة والاعتبار، وأن هناك أقوالا جاءت على لسان بعض الشخصيات في القصة أنطقها القرآن على لسانهم، وأن مضمون القصة القرآنية هو ما يعرفه المعاصرون للنبي من تاريخ. ومع أننا لا نختلف كثيرا حول هذه النتائج إلا أن طريقنا إليها يختلف عن طريق خلف الله).مدخل إلى القرآن: (٢٥٩)، ولو تصدى باحث لتناقضات الجابري لوجد عددا من التناقضات في كتبه وآراؤه.

(٢) المصدر السابق: (٢٧٠).

(٣) المصدر السابق: (٢٧٠).

وحتى لا نتقول على الجابري فأول العبارة تقتضي أن قصص السيرة النبوية مقبولة لأنها وردت في كتب السيرة، ثم عقب ذلك بأن هذه الأخبار. أي: التي في السيرة ليست دليلا على الصحة ولكنها لأنها وردت في القرآن المتواتر، والسيرة أخبار آحاد لا تدل على ثبوت القصة.

فهل الجابري هنا يستخف بعقول القراء؟ أو يريد التضليل عليهم في بيان رأيه؟

وأي عبث وتناقض يمارسه الجابري بهذه الطريقة في عرض أفكاره؟

الحقيقة إن مثل هذه التناقضات والخلط هي تعبير عن المنهجية التي سلكها وبينها في بعض كتبه وهو اجتناب مصادمة الناس في معتقداتهم وعدم إثارتهم في ثوابتهم.

إن مثل هذه الأفكار مصادمة لحقائق القرآن والسنة والمفسرين والمؤرخين بل تناقض حكمة الله في إرسال الرسل التي أخبرنا الله بها في قوله- تعالى-: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾ ﴾ (النساء: ١٦٥).

ومن أصول الإيمان التي أطبقت عليها الأمة ولا ينازع فيها من شم رائحة الإيمان والعلم= الإيمان بالرسل الذين أرسلهم الله- تعالى- إلى الخلق أجمعين، يقول- تعالى-: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ (البقرة: ١٧٧).

فمن كذب بنبي واحد فقد كذب بجميع الرسل، ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٠٥﴾﴾ (الشعراء: ١٠٥) فكيف بمن كذب سائر القصص الواردة في القرآن عن الرسل والنبيين السابقين.

إن هذا الأخبار التي تليت في القرآن وخفي بعضها على قريش بل وأهل الكتب

السابقة هي دليل قاطع على صدق القرآن، وعلى ثبوت نبوة النبي ﷺ، قال- تعالى-: ﴿ تِلْكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٤٩﴾ ﴾ (هود: ٤٩).

يقول سيد قطب في مقارنة بين التاريخ والقرآن: (وهذا حسبنا في إدراك طبيعة ذلك الحادث الكوني الذي جاءنا خبره من المصدر الوحيد الوثيق عن ذلك العهد السحيق، الذي لا يعرف «التاريخ» عنه شيئاً. وإلا فيومها أين كان «التاريخ»؟! إن التاريخ مولود حدثٌ لم يسجل من أحداث البشرية إلا القليل! وكل ما سجله قابل للخطأ والصواب، والصدق والكذب، والتجريح والتعديل! وما ينبغي قط أن يستفتى ذات يوم في شأن جاءنا به الخبر الصادق. ومجرد استفتائه في مثل هذا الشأن قلب للأوضاع، وانتكاسة لا تصيب عقلاً قد استقرت فيه حقيقة هذا الدين)[(١)].

وقال تعالى في مكر إخوة يوسف به: ﴿ ذَلِكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ (يوسف: ١٠٢).

يقول أبو السعود مستنبطا فوائد من الآية: (وفيه أيضاً إيذانٌ بأنَّ ما ذُكر من النبأ هو الحقُّ المطابق للواقع وما ينقُله أهلُ الكتاب ليس على ما هو عليه يعني أن مثلَ هذا التحقيقِ بلا وحي لا يُتصوّر إلا بالحضور والمشاهدة وإذ ليس ذلك بالحضور فهو بالوحي)[(٢)].

---

(١) في ظلال القرآن، سيد قطب: (١٨٨١/٤)، وينظر: تفسير الرازي: (٣٦١/١٨)، التحرير والتنوير: (٩٣/١٢).

(٢) تفسير أبي السعود: (٣٠٩/٤)، وينظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: (٣٣٠/٦)، تفسير القاسمي: (٢٢٥/٦).

ولعل فيما ذكرنا من مناقشة لهذه الشبهات مع الأدلة والحجج تكفي في وهاء هذا القول، وانحرافه، وبعده عن الصواب، وأنه مخالف لأصول الإسلام وللتاريخ المعـــروف عند العرب، وأن الجابري في تقريره لهذا القول أبان عن انحراف وخلل كبير في أصول التلقي التي دل عليها النقل الصحيح والعقل السليم.

* * *

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فأحمد الله الذي لا إله إلا هو على إتمام البحث، وقد ظهر لي بعد هـذا البحـث المختصر النتائج التالية:

١- أهمية دراسة الشبهات التي يثيرها الحداثيون حول القرآن والرد عليها.

٢- ضرورة التخصص في هذا الجانب من قبل أصحاب المنهج السلفي الذي ينطلق من أصول الإسلام الصحيحة؛ فبعض المتصدين لهذا الفكر الحداثي يخلط الحق بالباطل بسبب انحرافه العقدي، ومن هؤلاء أبو يعرب المرزوقي وطه عبدالرحمن وغيرهم.

٣- إن هذه الطرق الحداثية تنطلق من أصول فكرية وفلسفة غربية مختلفة عن الأصول الإسلامية.

٤- إن تعلم هذه الأصول الفلسفية ضرورة لنقد جذور هذه الأفكار بدلا من عـلاج الفروع وترك هذه الأصول.

٥- مبنى أفكار الحداثيين يعتمد على المستشرقين، فالربط بين الحداثيين والمستشـرقين يبين عوار هذا المشروع الحداثي، وأنه مجرد تكـرار وإعـادة صـياغة لأفكـار المستشرقين، ولكن بأسماء إسلامية.

٦- الجابري يمثل الاتجاه الأكثر تأثيرا وسط الإسلاميين بين الحداثيين بسبب غموضـه وتضليله للقراء، ولاعتماده على كتب التراث.

٧- الانتقائية في المصادر والبعد عن الموضوعية والتجرد سمة بارزة لـدى الحـداثيين،

وذلك بسبب البعد عن أصول الإسلام.

٨- من خلال البحث: تبين أن الجابري يشكك في حفظ القرآن الذي أنزل على النبي ﷺ، وفي تواتره وفي حقيقة القصص القرآني وأنها مجرد خيالات لا حقيقة لها.

٩- موقف الجابري من النسخ واضح في عدم اعتباره كما هو رأي المستشرقين والحداثيين، وأنه لا يوجد في الشريعة ما يسمى بالنسخ، ويؤول الآيات التي تصرح بالنسخ.

* * *

فهرس المصادر والمراجع

١- **اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر**، د. فهد الرومي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.

٢- **الإتقان في علوم القرآن**، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٣٩٤هـ.

٣- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، الشنقيطي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

٤- **الأنساب**، السمعاني، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي، دار المعارف العثمانية، حيدر أباد.

٥- **البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت.

٦- **بنية العقل العربي**، محمد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط:٧، ٢٠٠٤م.

٧- **تاريخ القرآن**، نولدكه، ترجمة: جورج تامر وفريقه، منشورات الجمل، ألمانيا، ط: ٢، ٢٠٠٨م.

٨- **التأويل الحداثي للتراث**، إبراهيم السكران، دار الحضارة، الرياض، ط:١، ١٤٣٥هـ.

٩- **التحرير والتنوير**، ابن عاشور، الدار التونسية، تونس.

١٠- **تفسير أبي السعود**، دار إحياء التراث، بيروت.

١١- **تفسير القرآن العظيم**، ابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، دار مصطفى الباز، مكة المكرمة.

١٢- **تفسير القرآن العظيم**، ابن كثير، تحقيق: سامي السلامة، دار طيبة، الرياض ط:٢.

١٣- **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، عبدالرحمن السعدي، تحقيق: عبدالرحمن اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٢٠هـ.

١٤- **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، الطبري، تحقيق: عبدالله التركي، دار هجر، ط:١ ١٤٢٢هـ.

١٥- **الجامع لأحكام القرآن**، القرطبي، دار الكتب المصرية، ط:٢، ١٣٨٤هـ.

١٦- **حفريات في الذاكرة**، محمد الجابري، مركز دراسات الوحدة، ط:١ ١٩٩٧م.

١٧- **خلق أفعال العباد**، البخاري، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، دار المعارف، الرياض.

١٨- **دراسات محمدية**: جولد زيهر، ترجمة: الصديق بشير نصر، مركز العالم الإسلامي لدراسة الاستشراق، ط:٢، ٢٠٠٩م.

١٩- **روضة الناظر وجنة المناظر**، ابن قدامة المقدسي، مؤسسة الريان، ط:٢، ١٤٢٣هـ.

٢٠- **السنة**، أبو بكر الخلال، تحقيق: د.عطية الزهراني، الرياض، ط:١، ١٤١٠ هـ.

٢١- **الشبه الاستشراقية في كتاب مدخل إلى القرآن الكريم للجابري**، البكاري، وبوعلام، الدار العربية للعلوم ناشرون، الرباط، ط:١، ١٤٣٠هـ.

٢٢- **شرح النووي على مسلم**، النووي، دار إحياء التراث، بيروت، ط:٢، ١٣٩٢هـ.

٢٣- **شرح الكوكب المنير**، ابن النجار الحنبلي، تحقيق: نــزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ط: ٢، ١٤١٨هـــ.
٢٤- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، القاضي عياض، دار الفيحاء، عمـــان، ط:٢، ١٤٠٧هـــ.
٢٥- **الصارم المسلول على شاتم الرسول**، ابن تيمية، تحقيق: محمـــد محيـــي الـــدين عبدالحميد، الناشر: الحرس الوطني السعودي، الرياض.
٢٦- **صحيح البخاري**، البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجـــاة، ط: ١، ١٤٢٢هـــ.
٢٧- **صحيح مسلم**، مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي دار إحياء التراث، بيروت.
٢٨- **العقل السياسي العربي**، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربيـــة، ط: ٥، ٢٠٠٤م.
٢٩- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـــ.
٣٠- **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، ابن حزم الأندلسي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٣١- **فضائل القرآن**، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: مروان العطية، دار ابن كثير، دمشق، ط:١، ١٤١٥هـــ.
٣٢- **الفن القصصي في القرآن**، محمد أحمد خلف الله، مكتبـــة الأنجلـــو المصـــرية، القاهرة، ط: ٤، ١٩٧٢م.
٣٣- **فهم القرآن الحكيم**، محمد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بـــيروت، ط:٥، ٢٠١٣م.

٣٤- **في ظلال القرآن**، سيد قطب، دار الشروق، القاهرة، ط: ١٧، ١٤١٢هـ.

٣٥- **لمعة الاعتقاد**، ابن قدامة المقدسي، طبعة وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية، ط: ٢، ١٤٢٠هـ.

٣٦- **مآلات خلق القرآن عند أصحاب القراءة المعاصرة**، د.ناصر الحنيني، بحث منشور في العدد الأول من مجلة التأصيل للدراسات والبحوث، ١٤٣٢هـ.

٣٧- **مباحث في علوم القرآن**، مناع القطان، مكتبة المعارف، الرياض، ط: ٣، ١٤٢١هـ.

٣٨- **مجموع الفتاوى**، ابن تيمية، تحقيق: عبدالرحمن بن قاسم، طبعة وزارة الشؤون الإسلامية، الرياض، ط: ١٤١٦هـ.

٣٩- **محاسن التأويل**، القاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٨هـ.

٤٠- **المدخل إلى القرآن الكريم**، محمد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط: ٤، ٢٠١٣م.

٤١- **المصاحف**، ابن أبي داود، تحقيق: محمد عبده، دار الفاروق، القاهرة، ط:١، ١٤٢٣هـ.

٤٢- **المصاحف المنسوبة للصحابة والرد على الشبهات المثارة حولها**، د.محمد الطاسان، دار التدمرية، الرياض، ط: ١، ١٤٣٣هـ.

٤٣- **مفاتيح الغيب**، فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث، بيروت، ط: ٣، ١٤٢٣هـ.

٤٤- **مناهل العرفان في علوم القرآن**، الزرقاني، مطبعة: عيسى البابي الحلبي، ط: الثالثة.

٤٥- **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٢٠هـ.

٤٦- **الموافقات**، الشاطبي، تحقيق: مشهور حسن سلمان دار ابن عفان، الدمام، ط: ١، ١٤١٧هـ.

٤٧- **موقف الفكر الحداثي العربي من أصول الاستدلال في الإسلام**، د.محمد حجر القرني، نشر البيان، ط: ١، ١٤٣٤هـ.

٤٨- **نحن والتراث**، محمد الجابري، المركز الثقافي العربي، ط: ٦، ١٩٩٣م.

٤٩- **نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر**، ابن الجوزي، تحقيق: محمد الراضي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٠٤هـ.

٥٠- **النشر في القراءات العشر**، ابن الجزري، تحقيق: علي الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، بيروت.

٥١- **النص القرآني من تهافت القراءة إلى أفق التدبر**، د.قطب الريسوني، نشر وزارة الأوقاف المغربية، ط: ١، ١٤٣١هـ.

٥٢- **نقد النص**، د.علي حرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط: ٤، ٢٠٠٥م.

٥٣- **نقد الفن القصصي في القرآن**، ضمن موسوعة الأعمال الكاملة، محمد الخضر الحسين، جمع: علي الرضا الحسيني، دار النوادر، بيروت، ط:١،١٤٣١هـ.

٥٤- **نقض الدارمي على المريسي**، الدارمي، تحقيق: د.رشيد الألمعي، مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١، ١٤١٨هـ.

* * *